جامعة أحمد دراية–أدرار–الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة : علوم تجارية

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

أثر سياسة الدعم الفلاحي

على مردودية المستثمرات الفلاحية 1967 - 2014م

دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار
الفترة (24 جانفي إلى 04 أفريل 2017)

من إعداد الطالبتين:

- بوغالب فاطمة
- خولدي اسمهان

إشراف الأستاذ:

سيد اعمر زينب

الموسم الجامعي 2017/2016

الموضـــــوع:

أثر سياسة الدعم الفلاحي

على مردودية المستثمرات الفلاحية 1967 - 2014م

دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار
الفترة (24 جانفي إلى 04 أفريل 2017)

الموضوع	الصفحة
فهرسة المحتويات	
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي في الجزائر	08
المطلب الأول: تعريف الفلاحي وخصائصه	08
المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي	11
المبحث الثاني : برامج الإصلاح والغم الفلاحي في الجزائر	13
المطلب الأول:مراحل تطورمكانة القطاع ضمن البرامج التنموية في الجزائر	13
المطلب الثاني: مبررات الدعم الفلاحي	17
خلاصة	19
الفصل الثاني : مرد ودية الاستثمارات الفلاحية	
تمهيد	21
المبحث الاول:مفاهيم نظرية حول مردودية المستثمرات الفلاحية	22
المطلب الأول: تعريف المردودية وأنواعها	22
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في المردودية	24
المبحث الثاني : المردودية مكوناتها ومتطلباتها ومعاينتها	27
المطلب الأول:مكونات ومتطلبات المردوية	27
المطلب الثاني: اهم مقاييس المردودية	35
خلاصة	39
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمديرية المصالح الفلاحية	
تمهيد	41
المبحث الأول: تقديم مديرية المصالح الفلاحية بادرار	42
المطلب الأول: التعريف بمديرية المصالح الفلاحية والمهام المخولة لها	42
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي	46
المبحث الثاني : تعريفات تحديد الاقتصاد الفلاحي في البرامج والتطوير	47
المطلب الأول: الآثار الناجمة عن تلك البرامج	47
المطلب الثاني: التشريعات والقوانين للاستفادة	50
خلاصة	61

خاتمة عامة	63
قائمة المصادر والمراجع	66
الملاحق.	

قائمة المخططات والأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المخطط الثلاثي المخطط الرباعي الأول المخطط الرباعي الثاني المخطط الأول المخطط الثاني	14
02	مخطط الإنعاش مخطط دعم النمو المخطط الخماسي	16
03	العوامل المؤثرة في المر دودية	26
04	التمثيل البياني للهامش الإجمالي	35
05	الهيكل التنظيمي بمديرية المصالح الفلاحية لولاية ادرار	46

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1967–1989) مليار دج	14
02	مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنمية للفترة (2001–2014) الوحدة مليار دج	16
03	قيادة فرع زراعة النخيل	54
04	المتابعة والتقييم لنظام التاطير والمرافقة للزراعة دوريا بواسطة أنظمة معلوماتية	55
05	قيادة فرع الطماطم الصناعية والأقطاب الفلاحية المندمجة	60

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يمثل القطاع ألفلاحي حجر الأساس في الاقتصاد لارتباطاته بباقي القطاعات الأخرى ولدوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي و القومي الذي بات يشكل عقبة أمام تطور الشعوب وتقدمها،ولتسوية مشكل العقار ألفلاحي وترشيد استغلاله دور مهم في النهوض بالقطاع ألفلاحي ودعم التنمية الفلاحة و تقليص الفجوة الغذائية. إذ حظي قطاع الفلاحة في الجزائر باهتمام بالغ من خلال مختلف البرامج التنموية التي سطرتها الدولة.حيث تقوم المؤسسة بالاستثمار،فانه من الضروري أن تهتم أيضا بمصادر تمويل الاستثمار التي تتم بمرحلتين المرحلة الأولى المرودية المالية لطرق التمويل والثانية الاختيار بين عدة طرق.

1-الإشكالية:

من خلال ما تم التطرق له سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية:

-ما مدى اثر سياسة الدعم ألفلاحي على مرودية المستثمرات الفلاحية في الجزائر؟

2-التساؤلات الفرعية:

وللمحاولة للإجابة على هذه الإشكالية يمكن تجزئتها إلى أسئلة فرعية:

-ما واق القطاع الفلاحي في الجزائر؟

- فيما تكمل علاقة الدعم الفلاحي بمردودية المستثمرات الفلاحية؟

- ماهي أهم البرامج والإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بهدا القطاع وتطويره والحد من مشاكله؟

3- فرضيات البحث:

- شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.
- تكمن علاقة الدعم الفلاحي بمردودية المستثمرات الفلاحية علاقة إيجابية كل ما كان هناك زيادة في الدعم الفلاحي كانت مردودية جيدة.

- قامت الجزائر بإقامة العديد من الهيئات والبرامج التي تعمل على مساعدة وتنمية القطاع الفلاحي ومن بين هاته البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

3-دوافع اختيار الموضوع:

-الفضول العلمي والمعرفي

-الرغبة في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال

-نذرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر

-محاولة تقييم واق القطاع ألفلاحي بالجزائر

4-أهمية البحث:

يلعب القطاع ألفلاحي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني يعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة بالنسبة لحياة الإنسان والنبات والحيوان.

5-أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

-ماهية القطاع ألفلاحي بالجزائر

-معرفة برامج الإصلاح والدعم ألفلاحي

-مرودية المستثمرات الفلاحة

6-حدود الدراسة:

من حيث الإطار المكاني يتناول البحث اثر سياسة الدعم ألفلاحي على مرودية المستثمرات الفلاحة في الجزائر إما من حيث الزمن فقمنا بدراسة شاملة لمسار اثر سياسة الدعم ألفلاحي على مرودية المستثمرات الفلاحة.

7- صعوبات الدراسة:

-نقص المعلومات

-قلة المصادر و المراج في هذا الموضوع

-شساعة الموضوع إذ لا يمكن الإلمام بكل مواضعه

-قلة الدراسات السابقة لهذا الموضوع في حدود اطلاعنا

8-مناهج البحث:

وقد اعتمدنا في هذا الموضوع على مناهج متعددة وتتمثل اهمها في:

قمنا باستخدام المنهج التاريخي من خلال عرض مختلف الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر كما استخدمنا المنهج الوصفي في أهمية القطاع ألفلاحي في الجزائر وكذا المنهج التحليلي في تحليل الأفكار المتعلقة بالبحث إضافة إلى بعض التعليقات والتحليلات حول الموضوع.

9-الدراسات السابقة:

لقد وجدنا دراسات في هذا الموضوع نذكر منها:

-هناء شوخي :آليات تمويل القطاع ألفلاحي،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،2012-2013

-عماري زهير،تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة 1580-2009،أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014 ص48

-عرابي خديجة،عرابي مليكه،تمويل الاستثمار ألفلاحي في الجزائر،ادرار،2013 ص7-8

-دادي عدون ناصر،تقنيات مراقبة التسيير-تحليل مالي،دار المحمدية العامة،الجزائر،ص57

10-مصادر ومراجع البحث:

لقد اعتمدنا على مجموعة منها:

-روجو المجيل،زراعة ونمو المحاصيل،دار الكتب والطباعة والنشر،بجامعة الموصل،1894،ص21

-فاطمة بن حسين،واق عمل المرأة في النشاط الزراعي بالجزائر،ادرار،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل،1434-1435-2013-2014،ص62-63

-احمد هني،اقتصاد الجزائر المستقلة،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1991،ص44

11-تقسيمات البحث:

وللإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى القطاع ألفلاحي في الجزائر من خلال مبحثين وتضمن المبحث الأول على ماهية القطاع ألفلاحي في الجزائر،والمبحث الثاني برامج الإصلاح والدعم ألفلاحي في الجزائر وتطرقنا في الفصل الثاني إلى مرودية المستثمرات الفلاحية حيث تم معالجته من خلال التعرف الأدبيات النظرية-الإطار ألمفاهيمي للدراسة ،المرودية ومكوناتها ومتطلباتها ومقاييسها،إما الفصل الثالث تضمن دراسة تطبيقية لمديرية المصالح الفلاحية من خلال مبحثين المبحث الأول تقديم مديرية المصالح الفلاحية بأدرار، اما المبحث الثاني تشريعات تجديد الإقتصاد الفلاحي لبرامج التطوير.

الفصل الأول :

القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يعتبر النشاط الفلاحي ذلك الذي يعنى بزراعة الأرض و الصيد وتربية الحيوانات وهو بهذا يساهم في توفير الموارد الضرورية للحياة، فالنشاط الفلاحي يحتل مكانة مرموقة تدل على أهميته بين القطاعات الأخرى.

ومما لا شك فيه إن للقطاع الفلاحي إسهامات هامة في التنمية الاقتصادية للبلدان وتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق توفير كل المنتجات الغذائية، إلا أن هذا القطاع يتسم بخصائص تميزه عن القطاعات الأخرى خاصة وان نشاطاته تتعلق بعوامل طبيعية ليس بمقدور الإنسان التحكم في بعضها، ومنه وجب على كل دولة تسعى للنهوض بهذا القطاع أن تبذل كل جهودها لتوفير الوسائل الضرورية وتهيئة الظروف المناسبة للرفع من القدرات الإنتاجية.

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على هذه المكانة من خلال ابراز ماهية القطاع الفلاحي وأهميته.

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي في الجزائر.

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الدخل الوطني الذي ينعكس بدوره على دخول الأفراد يتبلور هذا الدور الذي يقوم به هذا القطاع وتنشيط جميع وحداته وأجهزته فإذا كانت هذه الأخيرة على درجة من التطور فانه ينعكس بالإيجاب في تحقيق التنمية الفلاحية المنشودة من طرف الحكومة المسطرة ابتداء من سنة 2000.

المطلب الأول: تعريف القطاع الفلاحي:

توجد عدة تعار يف تخص مفهوم الفلاحة وهذا التنوع هو بسبب وجود عدة اختلافات بين المفكرين الاقتصاديين وقد ارتأينا ذكر أهم التعاريف التي تشمل كافة الجوانب المتعلقة بالميدان الفلاحي.

تعريف الفلاحة: ان كلمة الفلاحة مشتقة من كلمة Agrée وتعني الحقل أو التربة وكلمة (Culture) تعني العناية[1]، غير ان هذا التعريف للفلاحة لا يعكس ولا يفسر لنا بقية النشاطات الفلاحية الحديثة كتربية الحيوان وزراعة البساتين والأشجار وصيد الأسماك....الخ.

إن الفلاحة الحديثة أصبحت لا تقتصر على العمليات الخاصة برعاية التربة أو الأرض بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين نوعه كما تقوم الفلاحة الحديثة بتحسين النبات ومستلزمات الفلاحة من الآلات وأسمدة وبذور وأدوية لمقاومة الأمراض والآفات الزراعية.

كما أن النشاطات الفلاحية تهتم بكثير من الخدمات الفلاحية والريفية كحفر الآبار والتنقيب عن مياه السدود وإقامة مراكز للتخزين والتحويل وشق الطرق والمواصلات والتسويق وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاطات الفلاحية.[2]

-تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة (الفاو Fao).

أن تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة يعتمد على التعريف الحديث والضيق للفلاحة فهو لا يقتصر فقط على البحوث الفلاحية ولإمداد بالمستلزمات الفلاحية وكذلك تحويل للمنتجات الفلاحية بل يعتمد على مجموعة من النشاطات كالأتي:

1-تعريف حسب النشاط:

[1] عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة 1580-2009، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص48.

[2] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص18.

أن الفلاحة من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق[1]، أما من حيث المدلول الاقتصادي فلها معنى آخر إذ أن الفلاحة والعلاقة الفلاحية تشير إلى تحديد مجموعة تاريخية متميزة بعلاقة طبيعية واجتماعية مع الأرض وطالما تحررت هذه الجماعات من العلاقات المرتبطة بالأرض وانطلقت في صراعات ضمن علاقات فلاحية فعندما نقول الحروب والثورات الفلاحية كان أساسها هو الحصول الأرض غير أننا نلاحظ في بعض الأحيان أن كلمة الفلاحة والزراعة لها نفس المعنى أو المدلول فمثلا عندما نقول فلحق الأرض أي زراعتها وان الدولة قدمت مساعدات مالية للفلاحة أي الزراعة.[2]

-كما تعرف الفلاحة أساسا عبارة عن نظام لاستثمار عملية التمثيل الضوئي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لجميع الطاقة سواء المستعملة من قبل الإنسان في غذاء حيواناته إلى الوقود الضروري لتشغيل مصانعه ووسائل انتقاله.[3]

- ولكي نستطيع توصيف وتعريف القطاع الفلاحي يستوجب علينا تحديد :

أ-غايات الإنتاج الفلاحي (غذاء- لباس- سكن).

ب-الأشياء المرتبطة بهذه الغايات (حيوانات- نباتات).

ت-العمليات التقنية الضرورية للحصول على هذه الأشياء ولتحويلها (بما في ذلك الوسائل المادية وطاقة ومياه وأسمدة).

ث-القواعد الاجتماعية التي توزع هذه العمليات كمهمات وتوكلها إلى أفراد الجماعية المعنية بناء على السن- الجنس- الوضع (كالفئات الاجتماعية مثلا).

ج-العلاقات الاجتماعية التي تحدد علاقة أفراد الجماعة بأشياء ووسائل الإنتاج.

وبناء على هذه المعطيات يمكننا استخلاص تعريف بسيط لمفهوم القطاع الفلاحي إذ هو القيام بمجموعة من العمليات والأنشطة المتعلقة بالأرض، والتي تكمن الغاية منها تحقيق الغذاء بالدرجة الاولى باستخدام مختلف الوسائل المادية والبشرية.[4]

2-خصائصه:

[1] عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010، ص 18.

[2] عرابي خديجة، عرابي مليكة، تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر، ادرار، 2013، ص07-08.

[3] روجو المجيل، زراعة ونمو المحاصيل، دار الكتب والطباعة والنشر، بجامعة الموصل، 1894، ص21.

[4] فاطمة بن حسين، واقع عمل المرأة في النشاط الزراعي بالجزائر، ادرار، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، 1434-1435، 2013-2014، ص 62-63.

أ-أهمية عنصر المخاطرة:

إن ارتباط الإنتاج الفلاحي بعمليات بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية يجعله محاطا بكل حالات عدم التأكد، فالكوارث الطبيعية كالزلازل والعواصف والأمطار الجارفة والتصحر كلها تؤدي بالإضرار بالمحاصيل الزراعية وإتلافها ومثال ذلك ظاهرة " الجراد" التي قضت على مساحات زراعية كبيرة فأتلفت ما فيها من محاصيل كما كلفت خزينة الدولة مصاريف هامة لا يستهان بها.

وكل هذه المخاطر تزيد من مخاوف المستثمرين من دعم إمكانية حصولهم على عوائد من استثماراتهم لذا نجد الحكومات في كثير من البلدان تقوم بكفالة الاستثمار في هذا القطاع بشتى الطرق كالتعهد بشراء المحصول بأسعار معينة تضمن للمستثمرين حصولهم على أرباح وتعويضهم كل الخسائر في حالة الآفات الطارئة.[1]

ب-بطء دورة رأس المال:

في النشاط الفلاحي لا يكون التدفق النقدي إلا مرة واحدة عند بيع المحاصيل في نهاية السنة مما يجعل الدورة طويلة خاصة في فرع الإنتاج النباتي المتعلق بمحاصيل الحقول الكبرى كما يخضع الاستثمار الفلاحي كالدورة الزراعية التي تستوجب الإنتاج في سنة وتخصيب الأرض في السنة الموالية تفاديا لتدهور الخصائص الطبيعية للتربة وبالتالي نقص المردودية الانتاجية للتربة.

ب-اختلاف السنة المالية في الفلاحة عن السنة العادية:

تبدأ السنة المالية الفلاحية في الجزائر في أول سبتمبر وتنتهي في أوت مما يؤدي إلى الإخلال بعمل البنوك المختلطة ذات النشاط الاستثماري من وجهة نظر المحاسب كترصيد الحسابات وإعداد الميزانيات مما يجعلها تحجم عن التعامل مع المستثمرين في القطاع الفلاحي وهذا يتطلب تخصيص بنوك الفلاحة أو ما شابه ذلك.[2]

3-ضخامة نسبة راس المال الثابت : ويتضمن المدخلات الرأسمالية الاستثمارية التي تستمر في المساهمة في عملية الإنتاج لأكثر من فترة إنتاجية لأكثر من سنة[3].

إن قيمة الأرض والمباني وغيرها من المنشآت الثابتة تشكل نسبة متغيرة من رأس المال المزرعة، ضف إلى ذلك المعدات والتجهيزات الكبرى التي تستوجب أموال ضخمة من المستثمر كما إن هذه

[1] معطا الله محمد، ديدي الطيب، تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر، دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة وهران، 2004-2005،ص 20.

[2] بن حمو فاطمة، ذيبة زينب، تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر، دراسة حالة فعالية تمويل مجمع ايدر مريم وام الغيث عبد الله بفنوغيل، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة ادرار، 2005-2006، ص

[3] د/ابراهيم سليمان، ادارة نظم الزراعة الالية، الطبعة الاولى، 1421هـ - 2007م، دار الفكر العربي، ص

الأصول الثابتة تمثل مصدر التكاليف الثابتة التي يتجلها صاحب المشروع مما يجعل الفلاحة قليلة المردودية لذا يتوجب على الدولة إعطاء المساعدة الكبيرة للفلاحين.[1]

هـ-التغيير التكنولوجي:

عرفت الفلاحة كغيرها من القطاعات الاقتصادية تغيرا نوعيا كبيرا في وسائل وأساليب الانتاج مما أدى إلى مكننة العمليات الفلاحية وإدخال الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي صارت متطلبات أساسية في الفلاحة العصرية ولا يخفى ان مثل هذه التحسينات تستلزم أموالا هائلة يقابلها زيادة المردود كذلك.[2]

المطلب الثاني:أهمية القطاع الفلاحي.

لكون الجزائر كانت تخضع القطاع الفلاحي الى المركزية فان ذلك نتج عنه عوامل ساهمت في عرقلة النهوض بهذا القطاع المنتج، وتجلى ذلك في المستثمر الفلاحية ثم جاءت إصلاحات سنة 1990 التي منحت بدورها مرونة اكبر للإجراء التشريعية للوعاء العقاري بما فيه القطاع الفلاحي، ويتضمن إحكاما مرتبطة بكل النزاعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي إعادتها إلى ملاكها الأصليين ومنح ملكية المستثمرات الفلاحية إلى أعضائها مع منح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المنتجات والإلمام بكل مكانيزمات القطاع الفلاحي من حيث التجهيزات وخلق جو يهتم بالبحث الفلاحي و تحسين عمليات التموين والتخزين والتسويق وتحقيق للامركزية الفعلية وذلك بمشاركة الفلاح في تحديد السياسة الفلاحية والعمل جاهدا على مساعدة الفلاحين في امتلاك وسائل الإنتاج الفلاحية.[3]

فالقطاع الفلاحي يمثل 18% من الناتج الخام عام 1991م وخلق 2000.000 منصب شغل، أي ما يعادل 25% من السكان النشطين في البلد وبمقارنة المساحة الزراعية خلال الستينات نلاحظ الانخفاض الملاحظ على هذه المساحات من 0,82 هكتار سنة 1962 إلى 0,1 هكتار سنة 1991 وهذا يتطلب ما يلي:

-تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين والمنتجين.

-ضمان وفرة عامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد وتجنب التأخر في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم كما كان سائدا.

---

[1] معطاالله محمد، ديدي الطيب، نفس المرجع السابق، ص20.

[2] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص44.

[3] مولاي عمر سلوي، تشجيع الاستثمار الفلاحي المحلي، دراسة تطبيقية لمديرية المصالح الفلاحية بأدرار، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة تقني سامي بأدرار، 2003-2007، ص27.

–تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية والمردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية.

–ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير التبادلات الجهوية.

تعمل التنمية الاقتصادية الشاملة في القطاع الزراعي على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، والذي من شأنه أن يساهم بالقسط الكبير في الدخل الوطني وبالتالي زيادة نصيب الفرد وبالتالي تحسين حياة الفلاح بصفة عامة، ويتجلى ذلك في استغلال الإمكانيات الزراعية المهملة وغير المستفاد منها في هذا المجال وغير مستغلة في المجالات الأخرى كصناعات مدخلات الإنتاج الزراعي مثل الماكنات، المعدات والبذور والأسمدة والمبيدات، مما ينجر عنه الاهتمام ....المطلق ببناء قاعدة لهيكلة الاستثمارات الفلاحية في ظل الظروف الملائمة لانتعاشها.[1]

[1] د/ بايشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث، عدد 02، 2003، ص108.

تمهيد:

انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية خاصة الغذائية منها.

المبحث الثاني:برامج الإصلاح والدعم الفلاحي في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل تطور مكانة القطاع الفلاحي ضمن البرامج التنموية في الجزائر:

الفرع الأول: مراحل التخطيط (1967-1989).

تعتبر سنة 1967م بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، لأنها سنة البدء في التخطيط، اختارت الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

1-حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.

2-استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.

3-تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات (الخطط) ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1) توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1967-1989) بالمليار دج.[1]

المخططات	قطاع المحروقات		الصناعة ما عدا المحروقات		الفلاحة		هياكل أساسية وقطاعات أخرى		مجموع الاستثمارات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المخطط الثلاثي 67-69	2,7	28	2,7	28	1,6	16	2,7	28	9,7	100
المخطط الرباعي الاول 73-70	9,8	27	11	30	4,6	4,6	11,3	30	36,7	100
المخطط الرباعي الثاني 77-74	36	30	38,2	31,4	5,8	4,8	10,8	33,8	120,8	100
المخطط الخماسي الاول 84-80	63	15 , 7	94,5	22,8	47,1	11,7	199	89,8	400,6	100
المخطط الخماسي الثاني 89-85	39, 8	7,2	134,4	24,4	79	14,4	297	54	550	100

شكل رقم: (1-1): تطور نسب الاستثمارات حسب القطاعات للفترة (1967/ 1989)

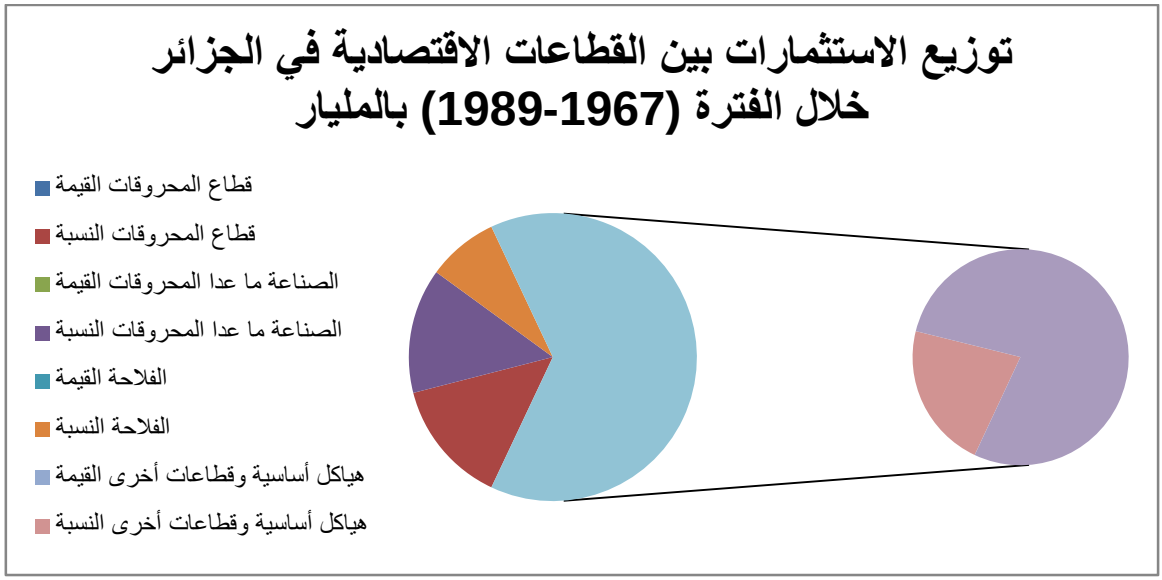

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على بيانات الجدول رقم (1-1)[2]

من خلال الجدول رقم (1-1) والشكل رقم (1-1) نلاحظ إن الحصة النسبية للفلاحة من الاستثمارات قد تقلصت من مخطط إلى آخر رغم زيادة المبلغ بالقيمة المطلقة بسبب هيمنة الصناعة وصناعة المحروقات من حيث حجم الاستثمارات المخصصة لها وهذا راجع إلى إرادة المخطط الجزائري في تسريع عملية التصنيع للخروج من دائرة التخلف بأقصر وقت ممكن حيث مثلنا حصة الصناعة ما

[1] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 2013-2014، ص62-63.
[2] زهير عماري، نفس المرجع السابق، ص63.

متوسطة 60 في المائة من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (1967–1977) في حين نصت الفلاحة ظل في انخفاض فبعد ما كان يمثل 16 في المائة من مجموع الاستثمارات في الفترة (1967–1969) لم يعد يحظى سوى بـ 5 في المائة من مجموع استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974–1977) وهي نسبة ضعيفة تؤكد عدم إعطاء الأولوية لهذا القطاع الذي يعد حساسا في تلبية الطلب الاستهلاكي الوطني ويمثل تناقضا صارخا والأهداف الإستراتيجية للتنمية الوطنية.[1]

الفرع الثاني: مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990):

مع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

ومن اجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية 1999، شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة 2001 يمكن حصرها في الآتي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي: يغطي الفترة (2001–2004) بغلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو: يغطي (2005– 2009) يبلغ حجمه الاستثماري 4202,7 مليار دج.
- البرنامج الخماسي (2010–2014): بغلاف مالي يقدر بـ 21214 مليار دج.[2]

هذه البرامج الثلاثة ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت إحجاما مالية والتي تظهر في الجدول الموالي:

[1] زهير عماري، نفس المرجع السابق، ص64

[2] معوش ايمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2014- 2015، ص45.

الجدول رقم (1-2) مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001-2014) الوحدة: مليار دج.

	مخطـــــط الانعـــــاش الاقتصادي (2001-2004)	مخطط دعم النمو (2005-2009)	المخطط الخماسي (2010-2014)
اجمالي الاستثمارات	525	4202,7	21214
الفلاحة	65,4	300	1000
النسبة المئوية	12,46	7,14	4,71

شكل رقم (1-2): تطور الأهمية النسبية للفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001-2014).

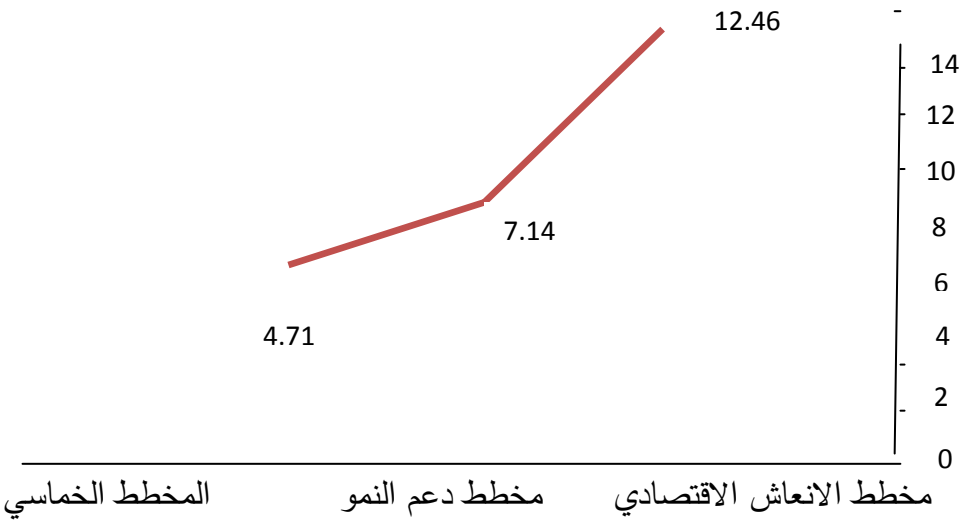

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: (المخطط الثلاثي 2001-2004).

الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1,216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو: (المخطط الخماسي الأول 2005-2009).

الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8,705 ملايير دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1,216مليار دينار) و مختلف البرامج الإضافية، لا سيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد

قدر بـ 9,680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقسيم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي: (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)

بقوام مالي إجمالي قدره 21,214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9,680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11,534 مليار دينار (155 مليار دولار).[1]

المطلب الثاني: مبررات وطبيعة الدعم الفلاحي:

اتسمت السياسة الزراعية التي انتهجتها الجزائر باعتمادها على دعم الدولة للقطاع المرتكز على إرادتها في النهوض به من خلال توفير الشروط اللازمة له لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، على نحو يجعله قادرا على الاضطلاع بالمهام المنوطة به ضمن عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، وفي مقدمتها تلبية الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية وخاصة الغذائية منها، للحيلولة دون وقوع البلاد في تبعية غذائية للخارج، وتراوح دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام باحتياجاته في مجال الاستغلال والاستثمار كما هو الشأن مع مزارع القطاع العمومي، وبين الدعم المباشر من خلال أسعار عوامل الإنتاج والدعم غير المباشر من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص، ورغم ذلك فقد عجز قطاع الفلاحة عن تغطية الطلب الوطني على المنتوجات الفلاحية بالقدر المرغوب فيه، خاصة في مجال السلع الغذائية الأساسية (كالحبوب، البقول الجافة، والحليب) حيث زاد اعتماد الجزائر على الاستيراد في هذا المجال، وبلغت الفجوة الغذائية ذروتها بالقيمة وبالكمية.[2] في الوقت الذي أظهر الواقع أن المنتجين لم يشعروا بأثر سياسة الدعم في حساب تكاليف الإنتاج لعدم معرفة السعر الحقيقي لمدخلات الإنتاج، وهذا يعتبر من الأسباب الرئيسية لضعف أداء التسيير في القطاع لا سيما في شقه العام الذي تميز بالعجز المالي المزمن رغم إلغاء الديون المتراكمة عليه عند إعادة هيكلته الأولى عام 1991 ومنح مزارعه حرية تسويق منتوجاتها اذ بقيت نسبة المزارع العاجز définitoires تدور حول 75% إلى غاية سنة 1986 بمبلغ قدره 1821 مليون دج في السنة، كانت حزينة الدولة في كل مرة تتحمله إزاء البنك ولكن الضائقة المالية أصبحت تعيشها الجزائر منذ منتصف الثمانيات، جعلت الدولة غير قادرة على الاستمرار في سياسة الدعم العام للإنتاج والاستهلاك التي ظلت تطبقها، وشرعت في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية قصد تقليص الإنفاق العام وتخفيض عجز الموازن العامة للدولة،

[1] محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص147.
[2] د/ رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مقالة فيفري، 2004

وتجسيد هذا التوجه في قطاع الفلاحة في وقت مبكر من خلال المرسوم الرئاسي رقم 09 جانفي 1982 المتضمن التحرير التدريجي لأسعار المنتوجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي الذي تم بموجبه الشروع في تقليص دعم الدولة لقطاع الفلاحة وتحرير أسعار مدخلا ته ابتداء من سنة 1983 بوتائر مختلفة كان أسرعها تلك المتعلقة بالعتاد والتجهيزات وأبطؤها تلك المتعلقة بالأسمدة ونكر ست إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع في إصلاح 1987 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية الذي تخلصه الدولة بموجبه من عبء القطاع العام إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها بمقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة ومنحت الفلاحين حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية.[1]

-دعم المستثمرات الفلاحية:

لقد اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسة تابعة للقواعد الإدارية .توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي لتلبية الإحتياجات الغذائية للبلاد. وسمحت المجهودات الهامة المبذولة في إطار الميزانية أيضاً بزيادة إستيراد التجهيزات الفلاحية بدون تلبية بصفة كلية إحتياجات القطاع.

وصلت الهيئات التقنية والإدارية المعنية عملها في التأطير ونقل التوجيهات ووسائل الإرشاد بالبدء في تكيفها مع الطلبات الجديدة والمتنوعة (إنتاج الكروم، البساتين، الخضروات)، وبنسبة نمو في الإنتاج الفلاحي أعلى من نسبة نمو باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، وكذا استقرار نسبي على مستوى الواردات الفلاحية.

لقد أصبح هذا النمو ممكناً بفعل حيوية الطلب الداخلي الناتجة عن تحسين القدرة الشرائية للسكان وبحالة السلم العائدة نتيجة المصالحة الوطنية.[2]

[1] رابح زبيري، نفس المرجع السابق.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مسار اللحديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق ، تقرير 190، مايو 2012 www.mihagri.dz طباعة الرسمية البساتين ، بئر مراد رايس.

خلاصة:

إن القطاع الفلاحي في الجزائر كل الإصلاحات التي شهدتها أضفت عليه تحسناً تارة وعجزاً تارة أخرى، ونظراً للأهمية التي يكتسيها هذا القطاع جعل الدولة تقدم على منح عدة إمتيازات التي من شأنها تزيد رفع قدرات المستثمرين وبالتالي رفع الإنتاجية مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

مردودية المستثمرات الفلاحية

تمهيد

تعد المردودية هدف أساسي تصبوا أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيقها، ذلك أن المر دودية أداة لقياس الفعالية الاقتصادية ومعيار لاتخاذ بعض القرارات الهامة، كما أنها وسيلة هامة للمراقبة واتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة، في سبيل ذلك تبدل هده الأخيرة كل طاقاتها الممكنة و تجند كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة لغرض تحقيق الأهداف المرجوة، والحفاظ على التوازن المالي.

يهدف هذا الفصل إلى ضبط المفاهيم المتعلقة بالمردودية إضافة إلى العوامل التي من شأنها التأثير عليها، وثم تقسيمه إلى ما يلي :

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول مردودية المستثمرات الفلاحية

المبحث الثاني: المردودية ومكوناتها ومتطلباتها ومقاييسها

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول مردودية المستثمرات الفلاحية

تعتبر المردودية من أهم مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، كما تعتبر هدف أساسي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، وفي هذا المدارسة نهدف للتعرف أكثر على المفاهيم النظرية المتعلقة بالمردودية، وأهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: تعريف المردودية وأنواعها

المردودية مقياس لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث من خلالها نقيم كافة العمليات والأنشطة الاقتصادية لاتخاذ القرار الصحيح و المناسب، ونظرا الاختلاف التعاريف المتعلقة بالمردودية فإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لها، فهي تختلف باختلاف مجال تطبيقها.

أولا: تعريف المردودية

تحقق المردودية، هدف أساسي في المؤسسة، وذلك ما يعكسه حرصها الشديد على تحقيقها بمختلف الميكانزمات و الوسائل. وتستخدم المؤسسة هذه النسبة لمعرفة مدى استغلالها العقلاني لمواردها[1] .إذ يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف المتعلقة بالمردودية وهي:

1. المردودية: هي"ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مستوى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية".[2]

أو هي العلاقة بين الثروة ورأس المال.[3]

2. كما يعرفها البعض على "أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشأتها الاستغلالي، وتعد معيار أفضل من الربح[4]

كما يمكن القول أنها نسبة صافي الدخل إلى المبيعات. [5]

3. المردودية هي القدرة على إفراز نتيجة[6]،حيث تتشكل بتفاعل يحصل بين مجموعة من التغيرات الاقتصادية و المالية[7]، وتحسب من وراء استعمال مجموع موجوداتها بالقيمة المطلقة بقيمة النتيجة الصافية.[8]

---

[1] بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي و تحليل الاستقلال**، ط3، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 112

[2] بن ساسي الياس، **قريشي يوسف** ، **التسيير المالي – الادارة المالية – دروس و تطبيقات**،2006، دار وائل للنشر، ص 267

[3] Pierre paucger , **mesure performance financier de l'entrprise**, Paris, 1993, p31

[4] السعيد فرحات جمعة، الأداء **المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض 2000 ، ص .83

[5] Pascal combemal –Amoud- Parienty , **la productivité (analyse de la rentabilité, de l'efficacité**, de la productivité , p33.

[6] بوغابة محمد حافظ، **دراسة خصوصيات الهيكل المالي و تحليل المردودية لمقاولات البناء** . مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 37 .

[7] دربال سمية، **سلوك المؤسسات الاقتصادية في تحويل نموها الداخلي، دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005–2010**، مذكرة ما جيستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص59.

[8] دادي عدون ناصر، **تقنيات مراقبة التسيير–تحليل مالي**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 57

استناداً إلى التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف موحد المردودية، هو أنها تعبير للارتباط بين النتيجة التي تهدف المؤسسة الوصول إليها، و الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه النتيجة.

ثانيا–**أنواع المردودية :**

يمكن الاعتماد على ثلاث أنواع رئيسية عند دراسة المردودية وهي :

1. مردودية النشاط
2. المردودية الاقتصادية
3. المردودية المالية[1]

1.مردودية النشاط:

يطلق عليها في الغالب المردودية التجارية لأنها تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة.[2]

تعرف مردودية النشاط نسبة إلى رقم الأعمال ويتم احتسابها على أساس صافي الربح بعد الضرائب إلى صافي المبيعات.[3]

تعكس مردودية النشاط سياسة التسعير و العائد الاقتصادي على الاستثمار والعائد المالي على رأس المال المستثمر من قبل المساهمين في المؤسسة.[4]

2.المردودية الاقتصادية

المردودية الاقتصادية عنصر أساسي في تسيير المؤسسة ومعيار للحكم على مستوى الأداء،[5]كما تعبر هذه النسبة عن مردودية الأصل الاقتصادي للمؤسسة.[5]

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية و الاستثنائية حيث تأخذ بالحسبان دورة الاستغلال.[6]

3. المردودية المالية

تعرف بأنها ذلك المقياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وهي التي تأخذ بعين الاعتبار هيكل رأس المال للمؤسسة كما تمثل نسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة .

---

[1] عكوس محمد الأمين، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردوية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) موسسة مدبغة و مراطة الرويبة (TMEG)**، أطروحة ماجيستير، غير منشورة، جامعة تلمسان،2010–2011، ص 52.

[2] نعامي محمد، **تقييم الاداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الانابيب بغرداية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قلصدي مرباح ورقلة،2012–2013،ص 10.

[3] بلحية فتيحة، **دراسة علاقة ارتباط الهيكل المالي بالمردودية المالية دراسة حالة سونالغاز خلال الفترة الممتدة من 2006– 2010 في ولاية ورقلة**، مذكرة ماستر غير منشورة جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012 ص 36.

[4] coursgection financier on ligne : www.longin.fr/gf.pd 23 octobre 2013.

[5] Sansri brahim, analyse financier, pp26-30.

[6] Chareux Gerard**, finance d'entreprise.management**, 2eme édition, Paris 2000 PP 44

وتعرف أيضا بأنها النتيجة الصافية إلىالأموال الخاصة.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المردودية

تمثل المؤسسة الأداة في أحداث تنمية و تقدم أي اقتصاد، فهي تنشط في محيط اقتصادي تحكمه جملة عوامل داخلية وأخرى خارجية من نشأنها التأثير على المؤسسة و الأهداف المسطرة، ومن بين هذه الأهداف المردودية التي تعد كمقياس أولي للحكم على المستوى أداء المؤسسة، وتختلف هذه العوامل من ناحية التأثير، هناك عوامل ذات تأثير ايجابي كما أن هناك عوامل ذات تأثير سلبي. ومن بين الظروف التي تحكم المؤسسة ما هو خارجي يصعب التحكم فيه، ومنها ما هو داخلي متعلق بالجانب الإداري في المؤسسة .

1- العوامل الداخلية

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر وتعرقل بدورها تحسين مردودية المؤسسة، كما يمكن القول أنها العوامل المتعلقة بالإدارة.

1) تسيير الموارد البشرية :

إن العامل البشري عنصر مهم في تسيير المؤسسة ورئيسي لنشاطها، ومشكلة تسيير الموارد البشرية مشكلة تعاني منها المؤسسات، وفي العموم هي مشكلة إنسانية اجتماعية قبل أن تكون مالية فالمؤسسة غير القادرة على التحكم في تسير مواردها البشرية قد يؤثر سلبا على مردوديتها، ومن بين المصاعب التي تعاني منها المؤسسة في هذا المجال:

- استياء في العلاقات الوظيفية بظهور خلافات بين مختلف العاملين .
- عدم الاهتمام بتطوير العاملين و مشكلة الأجور، وارتفاع حوادث العمل.

2) السياسة الانتاجية:

عدم التحكم في الانتاج هوايضا مؤثر على المردودية، وذلك لأنه من اولى مسؤوليات مدير إدارة الإنتاج و العمليات، يحتل الإنتاج أهمية خاصة، سواء في مؤسسات إنتاج السلع للمؤسسات تقديم الخدمات.[2]

يشكل الإنتاج عامل المنافسة للمؤسسة و للاقتصاد ككل، ويرتبط بتأثير المنتج في السوق (النوعية، السعر،الخ،.....).[3]

[1] Khadidja KAR- any et soukaina ZIN EDDINE "les détermination de la ritualité financière des entreprises

[2] شيخي عائشة ، **التحفيز والمردودية في المؤسسة دراسةحالة مؤسستي SEROR بتلمسان والاسمنت SCIS بسعيدة**، أطروحة ماجيستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010، ص 75-74

[3] Pascal combenale –armand, parienty, op, cit, pp34

التسيير:

تحقيق مردودية موجبة يتطلب من المؤسسة انتهاج سياسة تسير بيه محكمة، من شأنها أن تسمح بالاستغلال الأمثل لمواردها عند تحقيق أهدافها المسطرة التي يرأسها تحقيق المردودية. و أخيرا فالتحكم في التسيير أمر ضروري يجب على المؤسسة أن تولي اهتمامها بهذا الجانب. [1]

3) السياسة المالية:

هي تلك القرارات التي تهدف تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهدافالإستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية و الإمكانيات المالية المتوفرة للمؤسسة ومنه على هذه الأخيرة التحكم الكبير في سياستها المالية لضمان تحقيق مردودية عالية.[2]

السياسة التجارية:

تتوقف السياسة التجارية على مدى تحقيق المؤسسة للأرباح و أحجام رقم الأعمال المرتفعة، ولا يأتي ذلك إلا بدفع نشاط المؤسسة، للدارسة عن أسواق جديدة و بالتالي زيادة حصتها السوقية في نفس القطاع.[3]

2- العوامل الخارجية:

العوامل الخارجية هي من العوامل التي ليست تحت السيطرة المباشرة للإدارة .[4]

1. **السوق:**حيث أن السوق عامل جد مؤثر على مردودية المؤسسة إذ يجب على المؤسسة أن تولى اهتماما له، وذلك عن طريق القيام بدارسات عن السوق لفسيير المعلومات المتعلقة بالتعرف على رغبات العملاء، ورصد حاجاتهم من أجل تلبيتها.
2. **المنافسة:** تعرف المنافسة أنها القدرة المستثمرة للمؤسسات على بيع السلع و الخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة،[5] كما تعرف بأنها القدرة على زيادة الربحية من خلال رفع الإنتاجية أو نقص.
3. تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة أو كل ذلك معاً،[6] أن عامل المنافسة كذلك يجب على المؤسسة أن تكون على دراية به، فهو يشكل خطر على مردوديتها في حالة عدم الاهتمام به، إذ أن الجودة و السعر هما العاملان الأساسيان في سوق المنافسة.

4. **السياسة الضريبية:**

[1] شيخي عائشة، نفس المرجع السابق،ص 77

[2] بن ساسي الياس، قريشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 235-236

[3] بلحية فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 49

[4] université du Luxembourg, jaune 2005, p4Koffi jean, yao, approche économétriques des déterminants de la rentabilité des banques Européennes

[5] ارميص علي سالم، مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة المرقب- ليبيا، يومي 17-18 ابريل 2006.

[6] بلوناس عبد الله ، المرسسات الصغيرة والمتوسطة زالقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط الحالة الجزائرية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة بومرداس ، يومي 17-18 أفريل 2006،

تعتبر أهم أدوات السياسة المالية، كما أن لهذه السياسة دور في التأثير على مردودية المؤسسة، وهي تمثل صورة التدخل الحكومي من خلال فرض عدد من أنواع الضرائب.[1] 4

إذ يمكن التعبير عن مختلف العوامل المؤثرة في المردودية من خلال الشكل الموالي:

الشكل (1-1): العوامل المؤثرة في المردودية

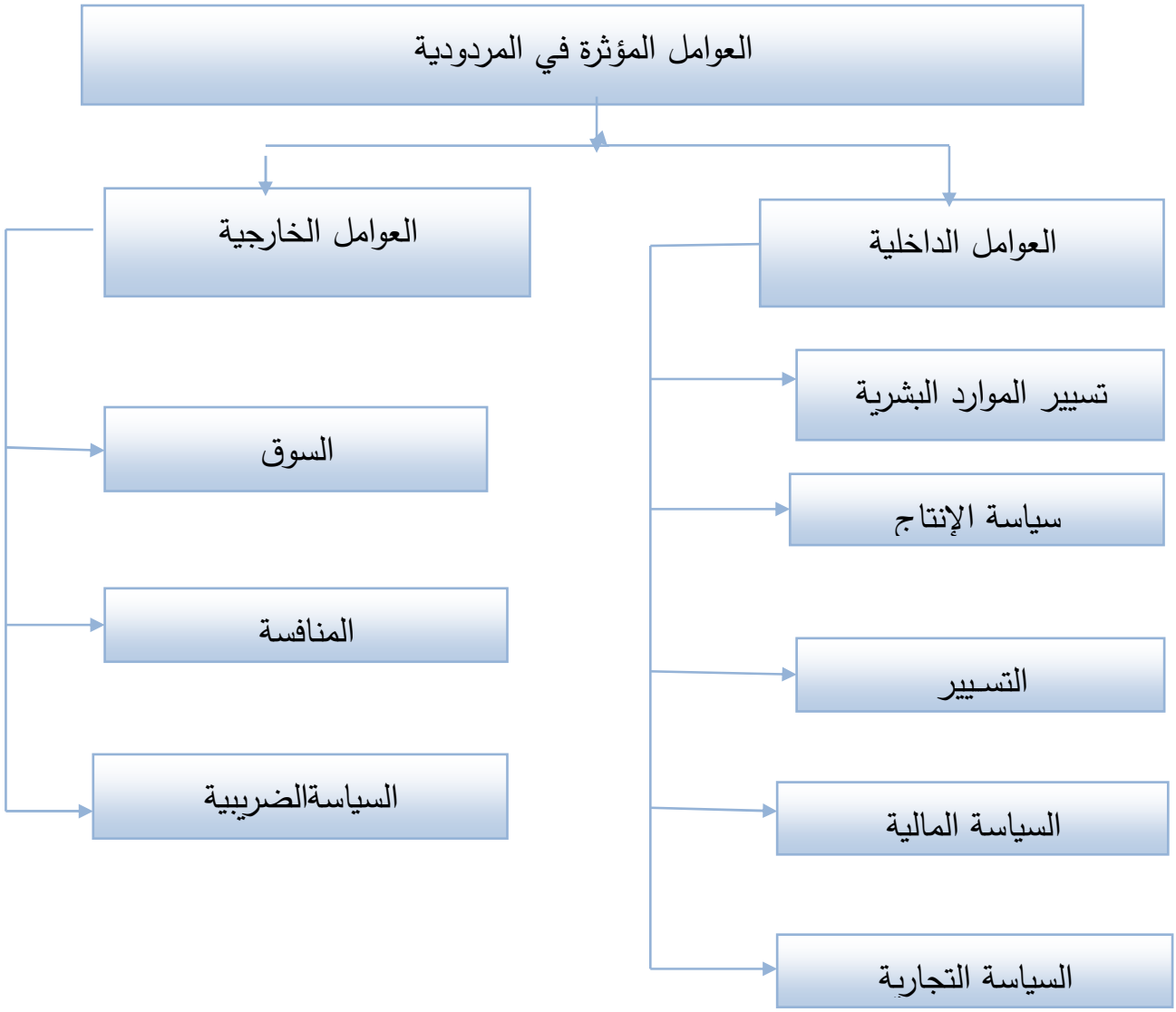

المصدر : من إعداد الطالبتين

[1] شيخي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.

المبحث الثاني: المردودية مكوناتها ومتطلبات ومقاييسها

بعد تطرقنا لمفهوم المردودية وأنواعها و العوامل المؤثرة في المردودية سنتطرق الآنإلى لمكونات و متطلبات المردودية و أهمها الاقتصادية و المالية و الاجتماعية وسياسية ولها دور في ربحية المؤسسة.

المطلب الأول: مكونات ومتطلبات المردودية

تتمثل هذه المكونات من مكونين اثنين هما المكونات الاقتصادية و المالية.

الفرع الأول: المكونات الاقتصادية

تتكون من عنصرين هامين يتمثلان في:

أولا: الإنتاجية: [1]

عرف بول مالي " الإنتاجية من منطق كونها مؤشراً للكفاية بأنها ترتبط بين الفعالية للوصول إلى الأهداف و الكفاية في حسن استخدام الموارد و العناصر الإنتاجية المتاحة بغية بلوغ الهدف.

وتتمثل أهميتها في مستويات عدة بالنسبة للفرد العامل و المؤسسة المستهلك و المجتمع ككل فالنسبة للمؤسسة فإنها تعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الموارد و الإمكانيات للحصول على أحسن نتيجة ممكنة.

و الإنتاجية مؤشر على حسن السير، والفائدة تعودعلى المؤسسة على حسن السيطرة لارتفاع الإنتاجية بالنسبة للتكاليف وتتمثل في زيادة الربح الإنتاج و العائد الناتج عن زيادة قيمة المبيعات الناتجة عن زيادة الإنتاج وخفض التكاليف ولا شك أن زيادة المردودية و الأرباح تعتبر من الآثار التي تؤدي بدورها إلى المزيد من الكفاية في الإنتاج، وذلك من خلال ما يخص بتطوير الإنتاج، الدراسات و البحوث، إضافة أنها تؤدي إلى مزيد من الاستثمارات و استغلال الموارد المتاحة وفرص العمل.

وقد ذكر كل من Eellon وزميله SdesanJ بأن التغيرات التي تطرأ على مستويات الإنتاجية يمكن أن تكون لها آثار جد عميقة على عدد من القضايا ذات الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية مثل معدل التنمية أو ارتفاع مستوى المعيشة، تحسن ميزان المدفوعات، السيطرة على التضخم.

الإنتاجية عبارة عن مؤشر ليمكن من خلاله معرفة إمكانية دالة الإنتاج و التموين، حيث تقاس الإنتاجية بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

[1] محمد أمين بن شليق، بوسماحة فاروق، مرجع سابق، ص 24

المفهوم العام للإنتاجية يوحي على أنها غالباً ما تستخدم العلاقة النسبية بين كمية الإنتاج من المنتجات و الخدمات (المخرجات) وكمية الموارد التي استخدمت في تحقيق هذه الكمية من الإنتاج (المدخلات) ويمكن قياس الإنتاجية كالآتي: [1]

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{عناصر الإنتاج}} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

أي:

$$\text{الإنتاجية الكاملة} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{رأس المال + العمل + الموارد الطبيعية + التنظيم}}$$

أما الإنتاجية الجزئية:

$$\text{إنتاجية عنصر العمل} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{مدخلات عنصر العمل}}$$

$$\text{مستوى إنتاجية العمل} = \frac{\text{وقت العمل}}{\text{كمية الإنتاج}} = \frac{T}{Q} \text{ (مقياس الزمني)}$$

$$\text{مستوى إنتاجية} = \frac{\text{كمية الإنتاج}}{\text{وقت العمل}} = \frac{Q}{T} \text{ (مقياس كمي)}$$

$$\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{مدخلات رأس المال}}{\text{مخرجات الكلية}}$$

$$\text{إنتاجية الموارد الأولية} = \frac{\text{مدخلات الموارد الأولية}}{\text{المخرجات الكلية}}$$

إن تمكنت المؤسسة من تحقيق إنتاجية جديدة من العناصر المكونة لنظامها، فإن المردودية عندئذ سوف تتحقق وبصفة جيدة.

ويقصد بالإنتاجية بأنها المؤشر لقياس إمكانيات منحنى الإنتاج و التموين ويمكن استنتاجها من العلاقة الموجودة بين العوامل المنتجة وحجم استهلاك العوامل وتعبر عنها بالنسبة التالية:[1]

القيمة المضافة على الأموال الثابتة بالقيمة الإجمالية وبصورة رياضية:

$$\text{إنتاجية الموارد الأولية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الأصول الثابتة بالقيمة الإجمالية}}$$

[1] بياركولاس، التسيير المالي للمؤسسة، دار الطبع دنيو، ص 237

ولكي تعبر عن العلاقة الموجودة بين مصاريف العاملين و الأصول الثابتة للاستغلال وهذا فيما يتعلق بالإنتاجية فلا يمكننا إهمال رأس المال المنتج وشروط استعماله إلى هنا يمكن أن نقول الإنتاجية تحدد لنا تكاليف المؤسسة الاقتصادية للمؤسسة.[1]

ثانيا: الفعالية أن مقياس فعالية رأس المال هو معدل دوران رأس المال المستخدم، أي كلما كانت سرعة الدوران أسرع كلما كانت الفعالية أكثر، و الفعالية هي مدى إنتاجية العامل أو الآلة مقارنة بالإمكانيات المتاحة، إن سرعة الدوران نستطيع تطبيقها على كل عناصر الموجودات للأصول أو الأموال الخاصة وذلك بتطبيق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ومن الجانب المالي تظهر بالعلاقة التالية:[1]

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

أن هذه النسبة تعتبر على مدى فعالية استعمال رأس المال من طرف المؤسسة كما تعبر عن الشروط التي تستعمل الوسائل في ظلها وذلك ضمان لنجاح الإنتاج فإن:

$$\text{سرعة دوران الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

غير أنه من الناحية المالية بفضل استعمال دوران رأس المال المستثمر أي العلاقة :

$$= \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث أن العلاقة مستخلصة من العلاقة السابقة:

$$\frac{\text{رع}}{\text{أخ}} = \frac{\text{رع}}{\text{أص}} X \frac{\text{أص}}{\text{أخ}}$$

و منه يمكن تحديد سرعة دوران رأس المال المستعمل و الذي هو عبارة دوران الاصول معامل المديونية.

[1] بياركولاس، التسيير المالي للمؤسسة، دار الطبع دنيو، ص 237

وهذه النسبة تحدد لنا الحالة الحقيقية او الفعلية للمؤسسة من زاويتين:

- زاوية زيادة رقم الاعمال
- زاوية زيادة المديونية للمؤسسة

ونستطيع ضم الفعالية من بين المكونات الأخرى للمردودية و تقيس لنا هذه الأخيرة معدل فعالية رأس المال المستعمل الاقتصادي وذلك بواسطة معدل سرعة دوران رأس المال وهناك عدة تغيرات تؤثر مباشرة على قياسات رأس المال المستعمل ونذكر منها:

- الأصول الثابتة الاجتماعية و الأصول الثابتة الصافية
- الأصول الإجمالية
- الأصول الثابتة للاستغلال (إجمالية أو صافية).

ويمكن تطبيق سرعة الدوران على كل عناصر الموجودة وخاصة رأس المال سواء كان هذه الأخيرة مدمج في الأصول الإجمالية أو الأصول الثابتة أو في الأموال الخاصة.

إن رقم الأعمال على مجموع الأصول تكون هذه العلاقة المستعملة دائماً ويمكن كتابتها بصورة رياضية

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

أن النسبة المذكورة سابقاً تقيس لنا مدى فعالية رأس المال المستعمل داخل المؤسسة مرهون باستعمال تقنيات حديثة وهناك لهدف تحقيق إنتاجية أكثر وكذا ضمان التبادل.

عادة ما تستعمل علاقة سرعة رأس مال المستثمر و المعبر عنه بالعلاقة التالية رقم الاعمال على مجموع الاموال الخاصة و هذا طبقا من الناحية المالية، ان هذه النسبة مستنتجة من العلاقة السابقة الذكر و هي:

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يمكن ضرب هذه الأخيرة يمكن ضربها بالعلاقة التالية مديونية المؤسسة. و ما سبق يمكن كتابته بالعلاقة التالية:[1]

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}} X \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

[1] فتيحة شابي و آخرون، مرجع سابق،ص 44

الفرع الثاني: المكونات المالية

إن التسيير الجيد و الفعال في استخدام رأس المال يؤدي حتماً إلى ايجابية تتعلق بالفائض الإجمالي للاستغلال، إن المردودية المالية للأموال الخاصة تتأثر مباشرة بالاقتراض و الاستدانة من الغير أي مدى مديونية المؤسسة و قدرتها على تسديد دينها غير أن الفوائد تطرح من الضريبية المدفوعة من الأخذ بعين الاعتبار التدفق النقدي.

إن المردودية المالية و المتمثلة في رأس المال للمؤسسة تعتمد على الفائض المالي للموزع، فكلما كانت العناصر المكونة لرأس مال المؤسسة مستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت النتيجة أحسن، وبالتالي تحقيق مردودية أفضل التي تسعى وتأمل المؤسسة الحصول عليها و العلاقة التالية تبين لنا مكونات المردودية باستغلال المؤسسة لأصولها.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجزء الأول من العلاقة يمثل الهامش الإجمالي الصافي و تقيس هذه النسبة درجة استعمال موجودات المؤسسة و تعبر أيضاً على فعالية رقم الأعمال المحقق.

أما الجزء الثاني فهو يعبر على درجة استعمال المؤسسة لجميع أصولها وتسمح أيضاً بتقييم فعالية التسيير داخل المؤسسة وتتأثر هذه النسبة بظروف السوق و المنافسة في انخفاض أسعار البيع مثلاً أو ارتفاع في تكاليف الإنتاج أو التوزيع.

إن الاستعمال الجيد والحسن لرأسمال المؤسسة ومستوى تطورها وهذا الاستعمال الحسن يؤدي إلى تحسين نتيجة جديدة ذات طابع اقتصادي وهذا طبقاً عن تعريف منتجاتها السنوية وهذا بقياس بالفائض الإجمالي للاستغلال، ومنه نستطيع القول أن تأثير المردودية المالية للأموال الخاصة بالمديونية، غالباً يعود إلى أن الفوائد تعتبر عبئاً على المؤسسة أي أنها تكلفة إضافية وهي طبقاً توثر على مستوى النتيجة.

هذا كله من الناحية الاقتصادية أما من الناحية المالية ومفهوم التدفقات، فإن مردودية الأصول المستعملة في رأسمال المؤسسة تعتمد على حصة الفائض المالي الموزع على الشركات بصفة عامة.[1]

3- متطلبات المردودية:

تمكن متطلبات المردودية في المراقبة وهي عملية هامة تقوم بمعالجة الانحرافات بسرعة وفي وقت زمني قصير وكذلك قياس المردودية.

الفرع الأول: مراقبة المردودية

إن مراقبة المردودية عملية جد هامة وبالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من تصحيح الانحرافات بسرعة وفي وقت قصير وهذه المراقبة تستلزم إجراءات منها:

[1] محاضرات التسيير المالي للسنة الثالثة مالية جامعة الجزائر 2002

1- وضع تقديرات مفصلة على النتائج المالية و الاقتصادية في إمكانية حدود المؤسسة.

2- تحديد فوري للانحرافات وهذا بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المقدرة وتحليل مصادر الخلل وأسبابه سواء داخلية أو خارجية.

3- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات بحيث تكون هذه الإجراءات مدروسة ومناقشة من أجل الاقتراب إلى مسار الأهداف الموضوعة، أو تحديد أهداف أخرى ومراقبة المردودية عملية مستمرة تكون على أساس الوثائق المعلومات المحاسبية ولا تقع هذه العملية كلياً على المسؤول المالي بل يتحمل مراقبة التسيير الجزء الأول من المردودية فقد يتعدى اهتمامه إليها أي المردودية المالية و الاقتصادية وذلك باستخدام التقنيات التقديرية.

- نظام نقدي للمعلوماتية كوضع الميزانية التقديرية.
- مصلحة الدراسات الاقتصادية.
- تحليل النتائج عن طريق المحاسبة التحليلية.

و هنا يمكن القول أن المراقبة المردودية تقع على عاتق المسؤول المالي بالدرجة الأولى وكذا مراقب التسيير فهما مطالبان بالتجاوز مع أهداف المؤسسة وذلك باتخاذ التدابير الفعالية وتوفير كل المعلومات و البيانات التي من شأنها أن تساعدها على مراقبة المردودية بأحسن وجه وتمكن من الحفاظ على نتائج المؤسسة.[1]

لا يمكن للمؤسسة تصحيح الانحرافات الناجمة عن الفرق بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة في الوقت وجيز إلا بواسطة مراقبة المردودية ولكي تقوم بعملية الرقابة على أحسن وجه لابد من إتباع الإجراءات التالية:

1- إجراء تنبؤات مفصلة ومدققة عن النتائج المالية و الاقتصادية.

2- تحليل فوري للانحرافات الناجمة عند مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة والتي لم يتم تقديرها.

3- اتخاذ إجراءات والتي من شأنها تقليص من حد الانحرافات و المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية و المالية.

ومن الملاحظ أن في المؤسسة تقع المراقبة للمردودية بالدرجة الأولى على عاتق المسؤول المالي لهذه المؤسسة وكذا مراقب التسيير داخل المؤسسة.

إن المردودية تكون دائما في المؤسسة الخاصة بإحدى الأهداف الموكلة للمسؤول المالي حيث أن هذا الأخير مسندة إليه مهمة التجارب مع متطلبات المساهمين هذا من جهة ومن جهة ثانية مراقبة المردودية لتنفذ فيما بعد على أساس إمداد بكافة البيانات و المعلومات و المستندات و الوثائق المحاسبية التي يحتاج إليها المسؤول المالي.

وذلك قصد مهامه ومنه يتضح أن المحاسب المالي لا يتحمل كلياً مراقبة المردودية على الوجه المحدد بصفة عامة مراقب التسيير لا يهتم فقط بالمردودية المالية بل يتعدى إلى الاهتمام بالمردودية

الاقتصادية للمؤسسة وهذا الأخير يستعمل عادة تقنيات الإنتاج للمسؤول المالي ومن بين هذه التقنيات نذكر منها ما يلي:

- المحاسبة التحليلية.
- مصلحة الدراسات الاقتصادية.[1]

وبصفة عامة هذا ما يمكنه من ضبط مراقبة المردودية بصورة مستمرة إي المسؤولية الملقاة على كاهل كل من مراقب المالي و مراقب التسيير حيث يجب أن تكون خالية من الغموض في الميدان العملي مما يتضح أن هذا التفرقة بعيدة عن التطبيق في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة نجد أن المراقب المالي يقوم بمراقبة المردودية المتعلقة بالأموال الخاصة أما مراقب التسيير يهتم بالمراقبة المنتظمة للمردودية من خلال دارسة للميزانية.

الفرع الثاني: قياس المردودية

من بين متطلبات المردودية قياسها حيث هذه الأخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فإن قياس المردودية شيء جيداً لابد منه قصد اكتشاف ومعرفة نقاط الضعف والقوة وذلك لهدف تصحيح الانحرافات إي العجز و النهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم ففي جميع المؤسسات الوطنية نجد أن التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمحاسبة.

أن التحاليل التميز وخاصة على مستوى دارسات المردودية المعينة ففي المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين هما:

- المحاسبة العامة.
- المحاسبة التحليلية. [2]

يمكن إعطاء مفهوم أو تعريف لكل من المحاسبة العامة و التحليلية ومدى العلاقة التي تربط كل من هذين الفرعين المتكاملين على المنظور التسييري لذا نجد المحاسبة العامة " تهتم بنشاطات المؤسسة و العمليات الاقتصادية في شكل تدفقات بين المؤسسة ومختلف عملائها وكذا عملها في تسجيل تدفقات المؤسسة مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين مقيمة بالوحدات النقدية".[3]

عكس المحاسبة التحليلية التي هي :" تقنية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة ومصادر أخرى وتحليليها من أجل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوئه مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها وتسمح بدارسة ومراقبة المردوديةوقياسها وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة وكذا مراقبة المسؤوليات سواء كانت على مستوى التنفيذ أو الإدارة وهي أداة ضرورية لتسيير المؤسسات " .[4]

---

[1] أمين بن شليف، مرجع سابق، ص 25

[1] بيار كولاس، مرجع سابق، ص14

[3] compt-analytique-outil de gestion aide décision cousset Rin, pp 26

[4] ناصر دادي عدون، المحاسبة التحليلية، دار البحث، ص97

ففي المنظور التسييري يسمح باعتبار عملية الجمع ومعالجة المعلومات وتبويبها تبدأ بالمحاسبة العامة وتتابع في المحاسبة التحليلية لكن في العنصر سنسلط ل=الضوء على النتائج المحسوبة أولي يمكن حسابها في المحاسبة العامة إن النتائج الناشئة عن المحاسبة العامة تحتوي على صنفين هما:

- من جهة يقيسان نتائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية أو السنة المحاسبية.
- ومن جهة أخرى يخصان مجموع نشاطات المؤسسة ومن خلال هذين الصفتين نستطيع المعرفة في مرحلة معينة المردودية الإجمالية للمردودية ومن أجل غاية المراقبة القياسي المطلقة للمردودية يجب أن يكمل بالقياس النسبي والذي تعبر عنه في صيغة معدلات والنسبة هي النتيجة مقسومة على مجموع الأصول،[1] وبالصيغة الرياضية كالتالي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

أن هذه النسبة تقيس لنا مردودية رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة أو بعبارة أخرى مردودية الاستغلال والتي تدرس عن طريق التحليل التقليدي أي تحليل التكاليف والحجم والربح والنسبة وهي: مجموع الأصول مقسومة على الأموال الخاصة وبشكل رياضي كالتالي:

[2]

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وهذه النسبة تدل بصفة غير مباشرة على درجة الاستدانة للمؤسسة وتستطيع كتابتها بشكل اخر .إلى نسبة الديون على الأموال الخاصة زائد واحد وبشكل رياضي كالتالي:

$$1 + \frac{\text{الديون}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

[1] بيار كولاس، مرجع سابق، ص14

[2] بيار كولاس، مرجع سابق، ص14

المطلب الثاني: أهم مقاييس المردودية

يهتم بدراسة تفصيلة ومعمقة لمقياس المردودية على مستويات النتيجة العلاقة التسلسلية ال تي تربط عنصر بآخر.

الفرع الأول: مقاييس المردودية على مستويات النتيجة

1- الهامش الإجمالي: يعني الفرق بين المبيعات من البضاعة و تكاليف شرائها حيث يكون البيع لهذا الموارد أو البضاعة على حالتها أي بدون إجراء إي تغيير عليها ويكون الهامش الإجمالي في المؤسسة التجارية أو التقسيم التجاري في حالة ما إذا كانت المؤسسة مزدوجة النشاط ويتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر بيع البضاعة بعد طرح التخفيضات التي قد تمنح للزبائن، وكما الحال كذلك عند تقييم تكلفة البضاعة المباعة فإنها تحسب بمجموع ثمن شراء البضاعة وذلك مضاف إليها المصاريف التي تتعلق بها وهذا في حالة استعمال الجرد المستمر.

إذ أن الهامش الإجمالي ذو أهمية بالنسبة للمؤسسة التجارية في حالة دورة النشاط العادية، حيث يعبر عن تسييرها أي عن المصدر الحقيقي لأرباحها.

كما أنه يستعمل في قياس درجة مردودية المؤسسة التجارية ومقارنته بالمؤسسات الأخرى.

من نفس النشاط ومن قطاعات أخرى وذلك بالنظر إلى النسب النموذجية المحددة ومن هذه النسب:

$$\frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{مبيعات البضاعة}} \quad ، \quad \frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{تكلفة البضائع المستهلكة}}$$

إن تغيير في الهامش الإجمالي من دورة استغلالية إلى أخرى يرجع للأسباب وهي عند ارتفاع سعر البيع الوحدة الصافي أو سواء انخفاض في سعر تكلفة البضاعة المباعة أو كلاهما في نفس الوقت .

ومن بين فوائد حساب الهامش الإجمالي في التسيير هو أنه يسمح بقياس ومراقبة القدرة التجارية للمؤسسة لذا فعند حدوث أي تغيير في الهامش الإجمالي يجب أن نبحث عن مسؤولية التي قد تعود إلى سياسة الشراء الغير أكيدة، كما أنه يستعمل كأساس للتقديرات[1] ويمكن تمثيل الهامش الإجمالي بيانيا كما يلي:

الشكل : التمثيل البياني للهامش الإجمالي:

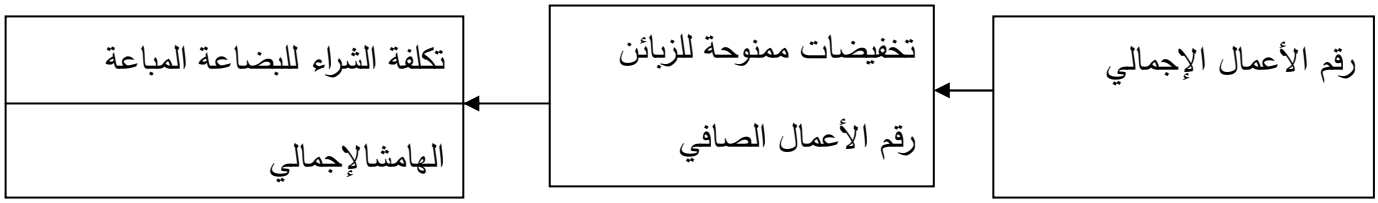

من خلال هذا التمثيل البياني للهامش الإجمالي نلاحظ أن هذا الأخير يتعلق بطريقة تقييم المخزونان المباعة، وعلى هذا الأساس تحدد تكلفة السلع المباعة وبالتالي الهامش الإجمالي لذا يجب على المسيرين أو مدرين المؤسسات الاقتصادية أن يحققوا من استمرارية طرف التقييم واختيار أحسنها.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 76.

2- **القيمة المضافة:** تعني الفرق بين الإنتاج من جهة و الاستخدامات الوسيطية من سلع وخدمات و المتحصل عليها من الغير و المستعملة من هذا الإنتاج من جهة ثانية وحسب المخطط الوطني للمحاسبة فإن القيمة المضافة في الوحدات التجارية تعبر عن الفرق بين الهامش الإجمالي و اللوازم و الخدمات المستهلكة، أما في الوحدات الإنتاجية فتساوي إلى الفرق بين الإنتاج المخزون وإنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة.[1]

وتعني كذلك الثروة الإضافيةالمنشأة في المؤسسة باستعمال خدمات ومواد الغير، بالإضافةإلى وسائلها الخاصة وتحسب كما يلي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج مستلزمات الإنتاج من السلع و الخدمات ويمكن دور القيمة المضافة في مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني (الدخل الوطني)وكذلك كمقياس لحجم ودرجة تكامل العمودي أو الداخلي للمؤسسة وكمقياس لتطوير قدرة المؤسسة وذلك باستعمال النسبة التالية: [2]

$$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{إنتاج السنوات المتتالية}}$$

3- **نتيجةالاستغلال:** وهي تعبر عن نتيجة الاستغلال العادي لدورة معينة وتتمثل في الفرق بين مصاريف المؤسسة و النواتج، وتخص العناصر المرتبطة بالإنتاج و الاستغلال وهي نتيجة تظهر في جدول حسابات النتائج.[3]

ويعبر عنها بالمعنى الحقيقي لمصلحة الأعمال التي تنجزها المؤسسة خلال فترة النشاط العادية وتأخذ كل الإجراءات اللازمة لتفادي الوقوع في أي انحراف، وهذا إذا توفر عنصر الاستقلالية التامة في الوسائل المؤدية إلى تحقيق الهدف المنشود وخاصة الأهداف التسويقية و المتمثلة في سياسة تحيد الأسعار وهو أهم مشكل تعاني منه معظم المؤسسات الوطنية فأسعار السلع والبضائع ضرورية والتي تحدد من طرف الحكومة وذلك بمراعاة داخل المواطنين ودراستها، وهكذا فإن المؤسسات أو الفروع التابعة لها التي تعمل بمثل هذه السلع قد تحقق خسارة في نتيجة الاستغلال وهذا راجع إلى إيراداتها لا تغطي كل تكاليفها ونتيجة خسارة مثل هذه المؤسسات ترجع إلى أسباب سياسية واجتماعية معينة ولمن تكون هذه الأخيرة قادرة على مواكبة سير التطور التقني.[4]

4- النتيجة الصافية: تعتبر هذه النتيجة مؤشراً مهم لقياس مردودية الأموال الخاصة المستعملة في المؤسسة، وكذا الحساب مردودية عناصر الأصول الثابتة وهي النتيجة التي تظهر بعد خصم الضرائب على أرباح الشركات.[5]

---

[1] ناصر عدون، مرجع سابق،ص 78

[2] بن شليف محمد لمين، بوسماحة فاروق، مرجع سابق، ص26

[3] فتيحة شابي و آخرون، مرجع سابق، ص47

[4] ناصر داي عدون، مرجع سابق، ص 83

[5] فتيحة شابي و آخرون، مرجع سابق، ص 47

الفرع الثاني: مقاييس أخرى للمردودية

1. **التدفق النقدي:** أن اعتبار النتيجة وحدها مصدر لتمويل المؤسسة ذاتياً أو مقياس المردودية لا يمكن أن تكون كاملاً وصحيحاً نظراً لان المؤسسة تستعمل الأهتلاكات وهذه الأخيرة تؤثر على تحديد النتيجة النهائية للمؤسسة والتي تعبر عن إيرادها.

وينقسمالفائض النقدي إلى قسمين هما:

الفائض النقدي الإجمالي= النتيجة الإجمالية + الأهتلاكات + المؤونات

الفائض النقدي الصافي = النتيجة الصافية + الأهتلاكات + المؤونات

2. **التمويل الذاتي:** يعني إمكانية المؤسسة من تمويل نفسها وذلك من خلال نشاطها، وهذا بعد الحصول على نتيجة الدورة مضافاً إليها عنصرين هامان داخل المؤسسة وهما الأهتلاكات و المؤونات وقبل الوصول إلى قدرة التمويل الذاتي، تمر على ما يسمى بالفائض النقدي الذي سبق التطرق إليه.

التمويل الذاتي = التدفق النقدي الصافي – الأرباح الموزعة

ويمكن تقديم التمويل الذاتي على أنه مجموع الموارد المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة لغرض تطوير نشاطها و الاستقلالية من التمويل الخارجي ويستعمل التمويل الذاتي في المجالات التالية:

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي بأخذ بعين الاعتبار في برامج استثمارية للمؤسسة.
- إمكانية دفع السندات و الأسهم.
- إمكانية تعديل أو تصحيح عدم كفاية رأس مال العامل أي تحقيق شروط التوازن الدائم.

3. **النتيجة المالية:** لقياس المردودية المؤسسة يمكن مقارنة النتيجة المتحصل عليها في نهاية السنة بالإمكانيات المتوفرة ويعبر عنها بالنسبة التالية:

$$\text{ن}1 = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تقيس هذه النسبة مردودية رؤوس الأموال المستعملة في استغلال أو مردودية النشاط تدل هذه النسبة على درجة المديونية وتعطي بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{الديون}}{\text{الاموال الخاصة}} + 1$$

والعلاقة الأخيرة نحصل عليها عن طريق تطبيق العلاقة التالية:

$$\text{الديون} + \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الأصول}} = 1$$

$$1 + \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ومنه نستخلص أن مردودية الأموال الخاصة ترتبط بمردودية الاستغلال وبدرجة الاستدانة وفي ظل دارسة المردودية على أساس المعطيات المحاسبية يطلع لنا عدة مشاكل من ناحية القيمة الحقيقية للمبالغة النقدية وكذلك التضخم في المردودية وفق العلاقة:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

فالنتيجة مقيمة بأسعار مالية عكس الأصول المقيمة بمبالغ ذات قدرة شرائية بمختلف عن القدرة الشرائية للمبالغ المكونة للنتيجة الصافية.

[1] VIZZA VOMATOME « pratique de gestion « edition BERTC 1991 pp 79

خلاصة الفصل :

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية في المبحث الأول، فتم التطرق للمفاهيم المتعلقة بالمردودية و أنواعها بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة فيها، ومنه نستطيع القول أن المردودية هي سياسة للوصول إلى الأهداف، وبالرغم من اختلاف أنواعها عدا أنها نصت في مفهوم واحد هو قياس فعالية المؤسسة وكفاءتها، كما ترتبط نسبة المردودية المؤسسة وبكل من له علاقة بالمؤسسة، وعليه وجب على المؤسسة التحكم في كافة العوامل التي من شأنها التأثير على مردوديتها.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان المردودية مكوناتها ومتطلباتها ومقاييسها، حيث توصلنا إلى مجموعة ا لنتائج وهي كالتالي:

- تطرقنا إلى أهم مكونات ومتطلبات المردودية.
- إعطاء أهم مقاييس المردودية .
- تهدف المردودية إلى تحقيق الربح والبقاء والذي يعتبر عاملاً للرفع من الإنتاجيةالإجمالية للمؤسسة.

وأخيراً تعتبر المردودية ذات أهمية بالغة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بتطوير المؤسسة وتنميتها.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية بمديرية المصالح الفلاحية بأدرار

تمهيد :

بالنظر لما تحتوي عليه ولاية ادرار من موارد طبيعية من تربة و ماء و مناخ لا يستهان بهما و التي تساعد دون شك لتمنية فلاحة متميزة و مربحة. و اعتبارا للدور المنوط بالقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية الوطنية فان هذا القطاع بولاية ادرار يراهن عليه كثيرا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المحلية، وذلك نظرا لامكانية القطاع المعتبرة لاحداث الثروة البديلة و التي يجب الاعتماد عليها و المراهنة عليها باعتبارها ثروة متجددة فضلا على قدرة القطاع على خلق مناصب شغل دائمة.

المبحث الأول: تقديم مديرية المصالح الفلاحية بأدرار

المطلب الأول: مديرية المصالح الفلاحية بأدرار

. تعريف مديرية المصالح الفلاحية :

تأسست مديرية الفلاحة لولاية أدرار بموجب المرسوم رقم 197.74 المؤرخ في 01.01.1974، وكانت تابعة اداريا لولاية بشار. و في سنة 1984 حازت ولاية ادرار على مديرية خاصة كانت تسمى آنداك مديرية الفلاحة و الصيد البحري. و في سنة 1987 دخلت تحت قسم تنمية أعمال الري و الفلاحة. و في سنة 1990 انفصلت عن مديرية الري و أصبح لها كيان خاص يسمى المصالح الفلاحية.

مديرية المصالح الفلاحية هي مؤسسة تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية: تعمل بالتنسيق ما بين الهيئات الفلاحية و المعاهد التقنية للولاية كما تعتبر المسير الاساسي للقطاع الفلاحي بجميع فروعه و للمديرية فروع كل دائرة تسمى مقاطعات فلاحية و فروع في كل بلدية تسمى مندوبيات فلاحية ممثلة في اربع مقاطعات:

_ المقاطعة الفلاحية لدائرة رقان

_ المقاطعة الفلاحية لدائرة تيميمون

_ المقاطعة الفلاحية لدائرة اولف

_ المقاطعة الفلاحية لدائرة فنوغيل

و ممثلة ايضا: 28 مندوبية على مستوى 28 بلدية موجودة عبر الولاية كما تعتبر إدارة عمومية وطنية تهتم بادارة الشؤون الفلاحية عبر اقليم الولاية بالاضافة الى متابعة سير المشاريع ذات الطابع الفلاحي وتعتمد من خلال هيكلها الاداري على خمسة مصالح مخصصة تضمن المتابعة لخططها الانمائية و هي كالتالي:

1- مصلحة الاحصائيات و التحقيقات الاقتصادية الفلاحية: وتحتوي على:

أ- مكتب الاحصائيات و التحريات الفلاحية،

ب- مكتب التحقيقات الاقتصادية الفلاحية.

2- مصلحة التفتيش البيطري و حماية النباتات: و تحتوي على:

أ-مكتب التفتيش البيطري،

ب- مكتب التفتيش الخاص بحماية النباتات.

3- مصلحة تهيئة الاراضي و ترقية الاستثمار: و تحتوي على مكتبين:

أ- مكتب الانتاج الفلاحي و الهيئات الريفية،

ب- مكتب تنظيم التهيئة الريفية و التنظيم العقاري.[1]

4- مصلحة تنظيم الانتاج و الدعم التقني: تحتوي على:

[1] محفوضي بوجمعة ، محفوضي بوزيان،الإجراءات العملية لاختيار وتعيين الموارد البشرية، مذكرة لنسل شهادة تقني سامي في تسيير المورد البشرية ، 2007/2014 ، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني

أ- مكتب الانتاج الفلاحي و الهيئات الريفية،

ب- مكتب الثوابت و التنظيم.

5- مصلحة الادارة و الوسائل: تحتوي على:

أ- مكتب تسيير الميزانية و الوسائل العامة،

ب- مكتب تسيير المستخدمين.

. المهام المخولة لها

أولا: مصلحة الاحصائيات و التحريات الفلاحية: مكلفة ب:

أ- انجاز برامج التحريات الفلاحية.

ب- انجاز و تسيير متلف الملفات الخاصة ب: الملف العقاري الملف الخاص بالمنتجين الملف الخاص بالهيئات الريفية.....الخ

ج- انجاز المعيات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الفلاحي (المساحات الثروة الحيوانية استهلاك المواد الفلاحية ثمن عوامل الانتاج و المنتوجات الفلاحية تعداد الفلاحين .....)

د- انجاز الحسابات الاقتصادية الفلاحية.

ثانيا: مصلحة التقنيين البيطريين و حماية النباتات:

1- السهر على تطبيق القوانين الخاصة بالحصة الحيوانية و الحصة العمومية و البيطرية و حماية النباتات و تنشيط العمليات الخاصة بتطبيق القوانين،

2- المراقبة و الحماية الصحية للحيوانات بالحدود و داخل التراب الوطني بالبحث عن الأمراض و التصريح الرسمي بها و وضع مخططا لمكافحتها بالوسائل الضرورية

3- مراقبة الظروف الصحية للمواد الغذائية و الحيوانية و مواد الصيد البحري.

4- مراقبة تطبيق القوانين الخاصة ب: الحصول على انتاج و توزيع و استعمال الأدوية البيطرية.

5- اقتراح كل اجراء قانوني يحمي المنتوجات الفلاحية.

6- مراقبة انتاج و توزيع و استعمال الأدوية الخاصة بالنباتات

7- الاقتراح على الهيئة المختصة منح و سحب شهادة توزيع و بيع مواد حماية النباتات و الأدوية

8- تشجيع الهيئات الفلاحية لانشاء جماعات لحماية المزروعات و تنشيطها

9- تنظيم شبكة الأرصاد و المعلومات الخاصة بحماية النباتات. [1]

ثالثا: مصلحة تهيئة الأراضي و ترقية الاستثمار:

[1] مستخرج من وثائق المؤسسة.

1- المحافظة على العقار الفلاحي بتنظيم العمليات المتعلقة بالتنمية الريفية

2- المشاركة في وضع مخطط التهيئة الولائية فيما يخص: السكن الريفي. منشآت الري. انشاء المحميات العقارية. المحافظة على الاراضي الفلاحية للاستغلال الاحسن للمساحة الفلاحية .

3- الكشف عن المناطق و محيطات الاراضي و وضع الامكانيات الخاصة بتنميتها.

4- السهر على التسيير الأحسن لمنشآت الري و صرف المياه

5- اصدار الشهادات الخاصة بانشاء و استغلال الموارد المائية مع الهيئات المختصة بالري

6- المشاركة و وضع القواعد الخاصة بتثمين الموارد المائية و السهر على تطبيقها

7-تشجيع الهيئات المتصةلانشاء مجمعات مستغلين المياه (الثروة المائية)

8- الحصول على مختلف المعطيات الضرورية لانشاء مخطط تنمية فلاحية للولاية

9-ترقية الاستثمار الفلاحي

10-مراقبة الملفات الاصة بالتنمية الفلاحية للولاية و اعطاء الرأي في كل ملف يحتوي على تموين من طرف الدولة أو عن طريق القروض المدعمة من طرف الدولة.

11- تتبع انجاز مشاريع التنمية و آثارها على التنمية الفلاحية

رابعا: مصلحة تنظيم الانتاج و الدعم التقني:

1- ترقية عمليات التنمية الفلاحية و تكثيف المزروعات مع ادخال التقنيات الحديثة و السهر على انجازها

2- السهر على وضع عوامل الانتاج الضرورية لانجاز مختلف الحملات الفلاحية و تتبعها

3- مراقبة احترام الثوابت الخاصة بالبذور

4- المراقبة على المستوى النوعي للمواد الفلاحية الموضوعة على مستوى النتجين

5- ترقية عمليات تثمين الانتاج الفلاحي

6-المشاركة في تنظيم الاسواق الفلاحية المحلية

7- السهر على الاستغلال الاحسن للمياه، ترقية و ادخال تنمية التقنيات الاقتصادية للمياه

8- تنظيم التنقلات الموسمية للثروة الحيوانية

9- اصدار شهادات خاصة بالعمليات المتعلقة بالانتاج الحيواني

10- مراقبة ظروف تربية الحيوانات و اصدار الشهادات المتعلقة بهذا النشاط

11- وضع الشروط الخاصة بالمراقبة التقنية للمواد الحيوانية

12- وضع العمليات الخاصة ببرامج تحسين الثروة الحيوانية

13- اصدار الوثائق الخاصة بالثروة الحيوانية

14- اصدار شهادة انشاء و استغلال مراكز التلقيح الاصطناعي[1]

15- مراقبة عمليات التهجين و شهادات الحيوانات القابلة للتصدير

[1] مستخرج من وثائق المؤسسة.

16 تنشيط و تشجيع التعاون الفلاحي و المجمعات الفلاحية

17- ترقية و تنمية التعاون الفلاحي و تكوينه

18-تنظيم نشاطات الارشاد الفلاحي مع الهيئات المحلية و تنمية نشر الوثائق و المعطيات في اتجاه المنتجين

19- ترقية انشاء مناصب شغل في القطاع الفلاحي

خامسا: مصلحة الادارة و الوسائل العامة:

1- السهر على تسيير المستخدمين الاداريين و التقنيين على مستوى مديرية المصالح الفلاحية و المقاطعات الفلاحية للدوائر و كذا المنذوبيات الفلاحية للبلديات

2- السهر على تسيير الامكانيات و التجهيزات الموضوعة على عاتق مديرية المصالح الفلاحية

3- السهر على عمليات تطبيق ميزانية التجهيز

4- تحضير بالتنسيق مع المصالح الاخرى ميزانية التسيير و التجهيز و السهر على تطبيقها وفقا للقوانين المعمول بها

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ادرار

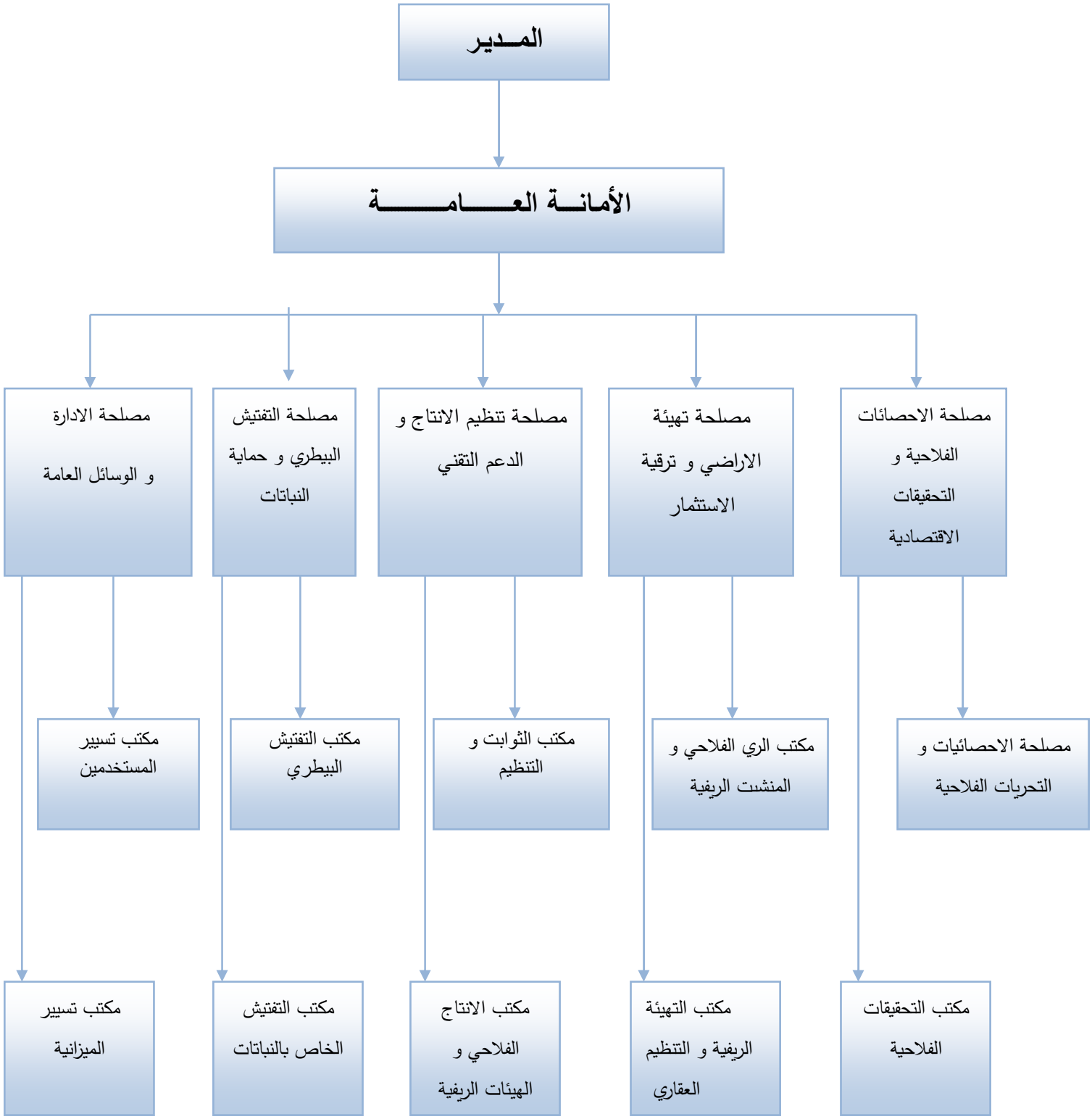

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: تشريعات التجديد الاقتصاد الفلاحي لبرامج التطوير

المطلب الاول: الاثار الناجمة عن تلك البرامج

توزيع الانتاج المالي حسب الاصناف

الصنف	تلمسو	تناصر	أغمو	تقازة	تقربوش	اصـــــناف اخرى
الانتـــــاج (طن)	39291	10974	3590	18292	5071	13508

توزيع الانتاج حسب مناطق توات، قورارة، تيديكلت

المنطقة	توات	قورارة	تيديكلت
الانتاج (طن)	522800	338000	46478

تصدير التمور في اطار تجارة المقايضة خلال العشر سنوات الاخيرة

السنة	
2005	1669
2006	2467
2007	3137
2008	3380
2009	3903
2010	3782
2011	4338
2012	4048
2013	776
2014	315

نموذج المعطيات المقدمة هي ولاية ولاية أدرار و الممثلة بالمناطق و الاقاليم المعروفة بها

1- تطور المساحة:

و يعني بتطور المساحة هي الزيادات المستحدثة على المنتوجات الفلاحية لشعبة النخيل بداية من 1983 و هو بداية صدور الاستفادة من الحيازة الملكية عن طريق الاستصلاح و وصولا الى 2014 حيث توجد الاحصائيات الرسمية و في كل الجهات.

نخيل نتائج هذا التطور:

وجود في سنة 1983 مساحة اجمالية للنخيل حوالي 10000 هكتار الذي يمثل حوالي 23 بالمئة من المساحة الاجمالية و يعد ذلك نسبة متوسطة و يرجع ذلك الى تواجد تلك .... للنخيل و الممثلة في الواحات على مستوى القصور. بالاضافة الى وجود عدد محدد للمستصلحات الفلاحية التي انطلقت بها العملية حديثا.

،،... النخيل 2013 تطورت المساحة بأزيد من النصف بوجه التحديد حوالي 26,7 بالمئة و يرجع ذلك الى تواجد في هذاه المرحلة برامج الدعم الفلاحي خاصة تلك المتعلقة بدعم النخيل حيث استفاد الفلاح خاصة على مستوى محيطات الاستصلاح بعمليات متعدد و نتائجها كانت وفقا للبرامج المعطاة في الجدول.

سنة 2014 تطورت المساحة الى هذة السنة حوالي 50,3 بالمئة و يرجع ذلك الى دورة الاستفادة من الدعم الفلاحي خاصة انطلاقا من 2001 الى 2010 حيث كان اكبر عدد من الفلاحين منتجي التمور من الاستفادة من عملية غرس النخيل.

تطور انتاج النخيل:

-في سنة 1983 كان العدد الاجمالي لانتاج النخيل يقدر بحوالي 19500 طن و يعتبر هذا الانتاج مقبول الى حد ما و يرجع ذلك الى وجود العدد المحدود من النخيل و الذي كان يمثل حوالي 90 منه في بساتين النخيل التقليدية (واحات) حيث كان الفلاح يهتم بالعمليات الزراعية للنخلة و كان عدد السكان آنذاك محدودا فلها كان الانتاج بالنسبة للتمور قسط يوجه للاستهلاك العائلي و قسم منه للحيوانات و قسم ثالث للتجارة المقايضة خاصة للدول المجاورة مثل مالي و النيجر ...الخ

-في سنة 2001 كان العدد الاجمالي لانتاج النخيل 36300 طن حيث نلاحظ ان الانتاج ازداد بنسب محدودة فلهذا هذه الزيادة تعود الى التوسيع النسبي للاستثمار في المستثمرات الفلاحية و التي كانت في بدايتها فلهذا لم يعرف تطورا كبيرا بالنسبة للزيادة في الانتاج بل اتسم بالمحافظة على انتاج البساتين واضافة انتاج النخيل الجديد في البساتين و الذي دخل حيز الانتاج هو سبب هذه الزيادة الطفيفة.

-في سنة 2014 كان العدد الاجمالي لانتاج النخيل 90730 طن حيث نلاحظ في هذه الفترة زيادة كبيرة في الانتاج و يعود الى الدعم الفلاحي الموجه لتدعيم النخيل و تحول هذا التخبل في الانتاج و لمختلف الاصناف من الاصناف المعروفةو ذات الوزن الثقيل صنف تقربوشت و في خلال هذه السنة قد عرف حوالي 90 بالمئة من النخيل دخوله في الانتاج خاصة دورة الانتاج فلهذا عرف تواجد الانتاج نظرا للعدد الهائل للنخيل الاجمالي المسافة في هذا الاطار .

توزيع الانتاج لسنة 2014 حسب الاصناف

-في سنة 2014 كانت اهم الاصناف الموجودة و ذات البال هي تلمسو، تناصر، أغمو، تقازة و تقربوشت بالاضافة الى اصناف اخرى

الا انه يوجد اكبر عدد من الاصناف على مستوى الولاية صنف الحمير و الذي يقدر انتاجه 93291 ويعود ذلك الى وجود العدد الهائل من النخيل في هذا الصنف ثم يليه صنف تقازة و الذي يقدر بحوالي 18292 بسبب وجود عدد لابأس به من عدد النخيل ثم يأتي بالمرتبة الثالثة تناصر بحوالي 10974 ثم تقربوشت بحوالي 5071 ثم أغمو 3590 و تأتي في الاخير مجموعة اصناف اخرى و التي تدخل بمجموع انتاج 13508

توزيع الانتاج حسب مناطق الولاية :

عدد النخيل الموجود على مستوى الولاية متعدد و تقريبا يمس كل بلديات الولاية ماعدا برج باجي مختار و تيمياوين و لكن اذا ما قسمنا هذا الانتاج حسب الاقاليم الموجودة فان اقليم توات يضم اجمالي 522800 رغم وجود الكم الهائل من النخيل و المساحة الاجمالية للنخيل الا انه يبقى محدود كما هو مبين في الجدول اعلاه.

-أما اقليم قورارة فيعتبر افضل من الاقاليم الاخرى من حيث الانتاج و لكن الى حد الان و رغم وجود هذا الانتاج و المقدر ب 338000 فتبقى محدودة و لكن الافضل

-اما اقليم تيديكلت فيقدر الانتاج 46478 و هو الضعيف م نحيث الانتاج و يعود ذلك الى وجود العدد المحدود من النخيل الاجمالي بالمنظقة و كذا مردود النخيل أقل

تصدير التمور في اطار تجارة المقايضة:

خلال عشر سنوات منذ القدم و تعرف الولاية نمط خاص بها الا و هو تجارة المقايضة حيث يصدر التمر خاصة شبه الجاف مثل: أغمو، تناصر و الحميرة و تستورد بعض المنتجات مثل الشاي الاخضر، الفول السوداني و الاواني....الخ

و من خلال عشر سنوات الاخيرة تبين لنا ان في السنوات الاخيرة خاصة بداية من 2013 الى 2014 تقلص العدد بسبب ظروف امنية خاصة و اجراءات جمركية و قوانين دولية لهذا ان سنة كانت تجارة المقايضة 2011 و تأتي 2012 ثم 2009 ثم 2010، 2008، 2007، 2006، 2005، ثم 2013 ثم تأتي في المرتبة الاخيرة 2014.[1]

[1] مستخرج من وثائق المؤسسة

المطلب الثاني : التشريعات و القوانين الاستفادة

أولا : وضع نظام تاطير تكثيف زراعة النخيل ومرافقه

تكتسي زراعة النخيل طابعا خاصا نظرا لمكانتها في الفلاحة الصحراوية و المساحات المخصصة لها و مناصب الشغل التي توفرها و حجم الانتاج الذي ر اعلى رأس الصادرات مسوقا بذلك صورة تعرف بهوية الجزائر. و هي مهمة ايضا من خلال ديمومة الحياة التي تسمح بها الاشجار المثمرة و بأثرها على البيئة.

و قد وعى الفاعلون الاقتصاديون لهذا الفرع مصالحهم و القدرات الموجودة. وو هكذا نظموا تجمعات مؤكدين ارادتهم في التنظيم و اذماج نشاطاتهم.

ان هذا الوعي و هذه الوثبة من شأنهما تشجيع المرافقة و التاطير الموضوعين في اطار سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي، من خلال ترتيب تنظيمي و الذي يشكل محور إدماج الفرع و مهام تنشيط ز تنسيق نشاطات الدعم لتطوير زراعة النخيل.

يشكل تطوير زراعة النخيل انشغالا هاما للقطاع في اطار سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي و التجديد الريفي. ولقد تم وضع حيز التنفيذ برنامج تكثيف من خلال نظام مرافقة تنظيميواقتصادي وتقني لتحقيق هدف تطوير الفرع باعطاء ديناميكية جديدة تسمح برفع انتاجية ومضاعفة مستوى التصدير وتثمين منتجات التمور و مشتقاتها.

يبلغ متوسط الانتاج الكلي للتمور 5 ملايين قنطارا بما فيها كل الاصناف، منها 1.8 مليون قنطار من صنف دقلة نور. يصل الانتاج المتوقع لسنة 2014 الى 9ملايين قنطار.

و لبلوغ هذه الاهداف، يرتكز البرنامج الواجب التنفيذ على :

-ادماج الفرع،

-تأهيل غابات النخيل القديمة،

-انشاء غابات نخيل قديمة،

-انشاء وحدات تثمين بالقرب من القصور و الواحات (تحويل و توضيب..)

-تطوير الصادرات و ادراج التمور في نظام ضبط المنتجات ذات الاستهلاك الواسع،

-حواية و اعادة تثمين التنوع البيئي لزراعة النخيل،

-عصرنة التقنيات الزراعية في الواحات. [1]

[1] مستخرج من وثائق المؤسسة

1. التدابير التنظيمية:

اطلب منكم في هذا الاطار تشجيع بروز تنظيم مبني على الدور المحرك لوحدات التوضيب و التحويل من اجل تقنين و تعزيز الروابط التي توحدها مع منتجي التمور بما يسمح على وجه خاص بتعاقدية العلاقات.

2. التدابير الاقتصادية:

يجدر التذكير بالتدابير المهمة المتخذة في اطار قانون المالية لسنة2008 و الاموال المخصصة لضمان نجاح برنامج تكثيف زراعة النخيل.

في المجال الجبائي عن طريق:

-الاعفاء من رسم القيمة المضافة على الاسمدة.

في مجال حماية الصحة النباتية عن طريق:

حماية الصحة النباتية من البوفرة و الميلويس و كذا من البيوض التي تتكفل بها الدولة عن طريق صندوق ترقية الصحة الحيوانية و حماية الصحة النباتية.

في مجال الاستثمار:

-الاهلية للاستفادة من قرض الموسم الفلاحي "الرفيق"، و هو قرض بدون فوائد، لاقتناء المدخلات الضرورية لنشاطات الفلاحين و المنتجات الفلاحية الموضوعة للتخزين في اطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، و هي عملية منذ 10 اوت 2008 على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري، و يهدف الى الدفع بعلاقات جديدة بين الفلاحين و الحولين و المؤسسات البنكية.

تمنح القروض من البنوك المتعاقدة للفلاحين و المربين بصفة فردية او منظمين و لوحدات الخدمات الفلاحية و مخزني السلع الفلاحية الواسعة الاستهلاك. حددت مدة القرض بسنة يمكن تمديدها بستة أشهر.

تتكفل وزارة الفلاحية و التنمية الريفية بنسبة الفوائد على القرض. و يمنح تسديد القرض في آجاله المستحقة الحق في قرض جديد.

-تشجيع تعاقدي التأمينات الفلاحية عبر التعويضات لفادئد الفلاحين و المربين الذين تعرضو لخسائر و أيضا ضمانة للحصول على قروض بنكية.

-وضع نظام تحفيز و تشجيع للفلاحين في شكل دعم لعقود التأمين الفلاحي

-دعم ب30 بالمئة لتعبئة المياه للسقي بالانظمة المقتصدة للماء

-دعم اقتناء تجهيزات الري المقتصدة للماء

-دعم استعمال الاسمدة

-اقتناء العتاد الفلاحي المتخصص في اطار برنامجالبيع عن طريق الايجار المسير من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

في مجال دعم البرامج:

اعادة تأهيل غابات النخيل القديمة باقتلاع الاشجار القديمة و التحسين المادي للتربة،

-اقتلاع النخيل غير المنتج 30 بالمئة بسقف 1200 دج/شتلة

تشبيب و رفع قدرة زراعات النخيل بانشاء غابات نخيل جديدة

-غرس جبار (كحد اقصى 10 هـ): 30بالمئة سقف 70000دج/هـ.

-60 بالمئة من المبلغ الاجمالي للغرس

-40 بالمئة سنة بعد تاريخ الانجاز (استرجاع 80 بالمئة على الاقل)

تنمية الصادرات و ترقية منتوجات اخرى غير دقلة نور

-الدعم عند التصدير: 5دج/كلغ تصدير بدون تعبئة و 8 دج/كلغ تصدير في تعبئات ذات 1كلغ و أقل.

-توضيب التمور كم اجل التصدير: 30 بالمئة بسقف 4000000 دج

-تحويل التمور ذات القيمة التجارية الضعيفة و المنتجات الثانوية للنخيل

عمليات الحماية

-قلع وتدمير النخيل المصابة بالبيوض: 30 بالمئة بسقف 1400 دج/للنخلة

-نزع الاعشاب الضارة في غابات النخيل:30 بالمئة بسقف 5000 دج/هكتار

-حماية انواع التمور(نوع دقلة نور): 30 بالمئة بسقف 12000 دج لكثافة 120 نخلة/هـ

تطوير التقنيات الزراعية

-دعم المؤسسات التقنية و الخبراء.

يجب على مديري المصالح الفلاحية، في اطار عقد النجاعة، اتخاذ التدابير المناسبة لبلةغ اهدافها و اسيما التقنية و الادارية و المالية لمنح مساعدات الدولة بغرض ترشيد استعمالا.

تطبيق اجراءات المراقبة الداخلية ممن اجل متابعة منتظمة و دائمة لمساعدات الدولة طبقا للمقرر رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008. يتوجب على مديري المصالح الفلاحية السهر على الاستعمال

العقلاني و الافضل للاعتمادات المخصصة لهم و توفير شروط الاحترام الصارم للاجراءات المتعلقة بتسيير اموال الدولة.

3-التأطير التقني:

سيتم وضع نظام مرافقة تقنية من اجل تحسين انتاج التمور و المنتجات الثانوية على مستوى مواقع التجريب و يتمثل في:

-وضع مواقع للتجريب لدى الستثمرات الفلاحية المرجعية المختارة نجاعتها

-تنظيم ايام تجريبية

-وضع برنامج للتكوين يتضمن وضع الزراعات و الصيانة و الري و الجني

-المساعدة و الدعم التقني الذي يشتمل على التحكم فيالسقي و ملوح التربة

تقوم هذه المواقع على نشر المراجع التقنية المطورة على مستوى المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية و المعهد التقني لتطوير الزراعة الصحراوية و مركز تطوير الفلاحة في المناطق الصحراوية و الهيئات التالية:

-المعهد الوطني للارشاد الفلاحي: اعداد و نشر اشرطة سمعية بصرية خاصة بزراعة النخيل

-المعهد الوطني لحماية النباتات: الدعم التقني لمزارعي النخيل لحماية الصحة النباتية من الاعشاب الضارة و القوارض النخيل عن طريق نشر اشرطة بصرية على مستوى وسائل الاعلام و عن طريق التحسيس عبر التجمعات المحلية.

يجب قيادة اعمال التجريب هذه و الارشاد و التكوين بشكل ثابت من الهعياكل المتدخلة في الفرع. تندرج اعمال المرافقة التقنية هذه في اطار برنامج الدعم "تعزيز القدرات البشرية و المساعدات التقنية"

4.المتابعة و التقويم:

يهدف تأطير المتابعة و التقويم الى تعبئة المعارف العلمية و التقنية و تأطير العمل المنتج طبقا للمقرر 1056 المؤرخ في24 ديسمبر 2008، فان قيادة فرع زراعة النخيل تكون على النحو التالي:

الجدول(1-1) يمثل قيادة زراعة النخيل على النحو التالي:

رقم	التعيين	الهياكل المكلفة بالقادة(رئيس فرقة)	نقطة التركيز التقني
1	تطوير فرع زراعة النخيل	مديرية ضبط الانتاج الفلاحي و تنميته	المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية
2	تطوير فرع شتائل زراعات النخيل	مديرية حماية النباتات و الرقابة التقنية	المركز الوطني لمراقبة البذور و الشتائل و تصديقها
3	القطب الفلاحي المذمج	مديرية التكوين و البحث و الارشاد	المعهد الوطني الجزائري للابحاث الزراعية

يطلب من الهياكل المعنية السهر على تطبيق مختلف الاعمال التي تشكل كل برنامج و جمع كل شروط استمرارية النتائج المتحصل عليها مع الالتزام باحترام الاسس العامة للتدخل.

كما يطلب من هيئات البحث و التنمية، كل فيما يخصها، بوضع برامج المرافقة بصفتها نقطة التركيز التقنني.

يجب على كل هيكل الاستعانة بمشرفين و / أو مختصين في مجال التجريب، طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المقرر رقم 916 المؤرخ في 17 نوفمبر 2008.

تتم المتابعة و التقييم لنظام التأطير و المرافقة للزراعة دوريا بواسطة أنظمة معلوماتية يجعل كل فاعل اعداد و ضعيات دورية بواسطة شبكة الانترنت معرفة في الجدول أناه[1]:

[1] مستخرج من وثائق المؤسسة.

الجدول(1-2) يمثل اعداد وضعيات دورية بواسطة شبكة الانترنت

البرنامج	المسؤول	المدة الدورية		
		شهرية	ثلاثية	سنوية
التقدم في عمليات التكثيف	مديرية ضبط الانتاج الفلاحي و تنميته/المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية	الوضعية	الحصيلة المسبقة/ الموسم	الحصيلة
برنامج الشتائل	مديرية حماية النباتات و الرقابة التقنية/المركز الوطني لمراقبة البذور و الشتائل و تصديقها	الوضعية	-	الحصيلة
الدعم التقني	المعهد الوطني الجزائري للابحاثالزراعية.المركز الوطني لمراقبة البذور و الشتائل و تصديقها، المعهد الوطني لوقاية النباتات،مديرية المصالح الفلاحية	الوضعية	الحصيلة المسبقة/الموسم	الحصيلة
الدعم المالي				
الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	مديرية المصالح الفلاحية	الوضعية	الحصيلة المسبقة/ الموسم	الحصيلة
الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي	مديرية المصالح الفلاحية	الوضعية	الحصيلة المسبقة/الموسم	الحصيلة

و على ضوء التقييمات المعدة دوريا، يمكن ادخال تعديلات لاسيما في تخصيص الموارد المالية، سواء بالتقليص او الزيادة لفائدة الولايات التي يتميز فاعلوها بالديناميكية و الانتظام في تحقيق البرامج.

أما فيما يتعلق بالزراعات الخاصة التي تندرج في اطار المحاور ذات الاولوية لسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي و التجديد الريفي فانه يطلب من جميع الفاعلين بذل الجهود الضرورية لانجاح برنامج تكثيف زراعة النخيل.

أولي أهمية بالغة للتنفيذ الدقيق و الصارم لهذا المنشور.

ثانيا:وضع نظام تاطير تكثيف الطماطم الصناعية ومرافقته [1]

بعد عدة سنوات من الانكماش، شرع فرع الطماطم الصناعية في الانطلاق، و وعيا منهم بمصالحهم و القدرات الموجودة، نظم الفاعلون الاقتصاديون لهذا الفرع سلسلة تجمعات مسجلين بذلك ارادتهم في الانتظام و ادماج نشاطاتهم. ان هذا الوعي من شأنه تحفيز المرافقة و التأطير الذي وضع في اطار سياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي من خلال تدابير تنظيمية تعتبر محور ادماج الفرع و مهام تنشيط و تنسيق أنشطة الدعم لتكثيف الطماطم الصناعية.

يهدف برنامج تكثيف الطماطم الصناعية انتاج ما يقارب 7 ملايين قنطار في افق 2014. لبلوغ هذه الاهداف، يشمل البرنامج تحقيقه مايلي:

-بذل الاستثمارات في ميادين السقي

-تحسين المردودية باستخدام التقنيات المجددة بالعمل على المكننة و الحماية الصحية النباتية و الاصناف الهجينة ذات المردودية العالية

-تدعيم القدرات المراقبة و التحليل

تكوين و تحسين مستوى الاعوان التقنيين المكلفين لاسيما بمشتلات انتاج شتلات المدرات.

يهدف هذا المنشور الى توضيح تطبيق نظام تاطير و مرافقة تطوير الطماطم الصناعية و يشتمل على:

-التدابير التنظيمية

-التدابير التحفيزية لتكثيف و دمج الانتاج

-التأطير التقني

- المتابعة و التقييم

1. التدابير التنظيمية:

يجب على مديري المصالح الفلاحية السهر على تأمين نشاطات الفلاحين و مختلف اشكال التنظيمات بالتوفير لهم في المنطلق دعم تقني و اداري و مالي و عند المنتهى ضمانات الادماج الزراعي الصناعي.

اوضح على وجه خاص اهمية اعادة تمركز دور المنظمات المهنية المشتركة.

من بين الاهداف التي ترمي اليها سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في هذا الاطار اعادة تفعيل هذه المنظمات و تجنيدها حول مهامها الاساسية وفقا للقانون رقم 08 -16 المؤرخ في 3 اوت 1994

[1] مستخرج من وثائق المؤسسة

-اعادة العمل بالاتفاقيات المهنية المشتركة تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 96 – 64 المؤرخ في 27 يناير سنة 1996

-اقامة مرصد يكلف بالسهر و المتابعة التقنية و الاقتصادية

وفي هذا الوقت الحالي يجب على وحدة التحويل تدريجيا جمع كامل المرافق الضرورية التي تسمح يتكثيف المحصول. و لق سبق و ان لوحظت هذه الوضعية و لكن بقيت محصورة في بعض الولايات.

لذا يجب ان تشجع عاجلا وان تمدد الى كل المناطق المحتملة. و هكذا سيجد الفلاحون الشتائل الضرورية و المدخلات و كذا المساهمة التقنية و المالية. و يحرص مديري المصالح الفلاحية للولايات المعنية على توثيق العلاقات المهنية و المشتركة .

يجب ان يحدد الجانب الاقتصادي و خاصة الاسعار في اطار علاقات مفية للطرفين تسمح بازدهار الفرع.

2. **التأطير الاقتصادي :**

يجدر التذكير بالتدابير المهمة المتخذة في اطار قانون المالية لسنة2008 و الاموال المخصصة لضمان نجاح برنامج تكثيف زراعة النخيل.

في المجال الجبائي عن طريق:

-الاعفاء من رسم القيمة المضافة على الاسمدة.

في مجال حماية الصحة النباتية عن طريق:

حماية الصحة النباتية من البوفرة و الميلويس و كذا من البيوض التتي تتكفل بها الدولة عن طريق صندوق ترقية الصحة الحيوانية و حماية الصحة النباتية.

في مجال الاستثمار:

-الاهلية للاستفادة من قرض الموسم الفلاحي "الرفيق"، و هو قرض بدون فوائد، لاقتناء المدخلات الضرورية لنشاطات الفلاحين و المنتجات الفلاحية الموضوعة للتخزين في اطار نظام ضبط النتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، و هي عملية منذ 10 اوت 2008 على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري، و يهدف الى الدفع بعلاقات جديدة بين الفلاحين و الحولين و المؤسسات البنكية.

تمنح القروض من البنوك المتعاقدة للفلاحين و المربين بصفة فردية او منظمين و لوحدات الخدمات الفلاحية و مخزني السلع الفلاحية الواسعة الاستهلاك. حددت مدة القرض بسنة يمكن تمديدها بستة أشهر.

تتكفل وزارة الفلاحية و التنمية الريفية بنسبة الفوائد على القرض. و يمنح تسديد القرض في آجاله المستحقة الحق في قرض جديد.

-تشجيع تعاقدي التأمينات الفلاحية عبر التعويضات لفادئد الفلاحين و المربين الذين تعرضو لخسائر و أيضا ضمانة للحصول على قروض بنكية.

-وضع نظام تحفيز و تشجيع للفلاحين في شكل دعم لعقود التأمين الفلاحي

-دعم ب30 بالمئة لتعبئة المياه للسقي بالانظمة المقتصدة للماء

-دعم اقتناء تجهيزات الري المقتصدة للماء

-دعم استعمال الاسمدة

-اقتناء العتاد الفلاحي المتخصص في اطار برنامجالبيع عن طريق الايجار المسير من بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالرجوع الى استنتاجات المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 16 اوت 2008. و بالنظر لأهمية مكانة الفلاحة و تطويرها، تقرر اعطاء دفعة جديدة لنظام البيع بالايجار بالنسبة للآليات الفلاحية لفائدة الفلاحين: من 25 اى 35 بالمئة من السعر.

في مجال دعم المنتجات:

يهدف الدعم المباشر الى رفع الانتاج و ينصب على:

-اعطاء منحة الانتاج لصالح الفلاحين المرتبطين بعقد مع وحدة تحويل بمبلغ 2 دج/كلغ لكل منتوج يسلم من اجل رفع الانتاج و الانتاجية،

6اعطاء منح ب 1.50 دج/كلغ لصالح المحولين الذي يربطهم عقد بالفلاحين من اجل تشجيع ادماج المنتوج،

يجب على مديري المصالح الفلاحية، في اطار تنفيذ عقد النجاعة اتخاذ التدابير المناسبة لبلوغ أهدافها و لاسيما التدابير التقنية و الادارية و المالية لمنح مساعدات الدولة بغرض ترشيد استعمالها.

تطبيق اجراءات المراقبة الداخلية من اجل متابعة منتظمة و دائمة لمساعدات الدولة طبقا للمقرر الوزاري رقم 2023 المؤرخ في 15 ديسمبر 2008 و الذييحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 067- 302الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي" وكذا كيفيات دفع الاعانات و المقرر رقم 10 المؤرخ في 13 يناير 2009 و الذي يحدد شروط التاهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي" و كذا كيفيات دفع الاعانات.

يتوجب على مديري المصالح الفلاحية السهر على الاستعمال العقلاني و الافضل للاعتمادات المخصصة لهم و توفير شروط الاحترام الصارم للاجراءات بتسيير اموال الدولة.

3.التأطير التقني:

اضافة للمساهمة التقنية التي تبديها تدريجيا وحدات التحويل، يتركز التأطير التقني ايضا على مواقع التجريب المسيرة على مستوى المزارع النموذجية و المستثمرات المختارة بالنظر لنجاعتها.

تتولى هذه المواقع نشر المراجع التقنية التي تم ضبطها على مستوى المعهد التقني لزراعة البقول و المحاصيل الصناعية و الهيئات التالية:

-المعهد الوطني للارشاد الفلاحي: اعداد و نشر اشرطة سمعية بصرية ذات الصلة بالطماطم الصناعية،

-المعهد الوطني لوقاية النباتات: السهر على الصحة النباتية و الدعم التقني من أجل مراقبة الطوارئ و الامراض الفطرية

-المركز الوطني لمراقبة البذور و الشتائل و تصديقها: دعم المشتلات الصناعية.

سيتم وضع برنامج مرافقة تقنية من اجل تحسين انتاج الطماطم الصناعية و يتمثل في:

-اقامة مواقع للتجريب

-تنظيم ايام تجريبية

-وضع برنامج للتكوين يتعلق بوضع الزراعات و الصيانة و الري و الجني

-المساعدة و الدعم التقني المتعلق بالتحكم بالري.

و لدى الوصول للفرع مباشرة برامج تكوين المستخدمين و رفع المستوى و مرافقة خطوات النوعية.

يجب ان تسير اعمال التجريب و الارشاد و التكوين بشكل ثابت من مختلف الهياكل المتدخلة في الفرع.

و يتم ادماج اعمال المرافقة التقنية هذه في اطار برنامج دعم القدرات البشرية و المساعدة التقنية و التكفل بها من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي طبقا للمقرر رقم 916المؤرخ في 17 نوفمبر سنة 2008 و المتضمن وضع نظام متابعة و تقييم و مراقبة برامج تجديد الاقتصاد الفلاحي و التجديد الريفي.

المتابعة و التقييم:

يترافق تنفيذ مختلف البرامج الخاصة مع وضع تأطير تقني مكلف بالمساعدة و متابعة الانجازات عند تنفيذ عمليات و تقييم الاثر على الانتاج و الانتاجية. يهدف تأطير المتابعة و التقييم الى تأطير العمل المنتج، يجلب التأطير للمتابعة و التقييم المؤسساتي معارف علمية و تقنية.

طبقا للمقرر رقم 1056 المؤرخ في24 ديسمبر 2008، يتم قيادة فرع الطماطم الصناعية و الاقطاب الفلاحية المندمجة كما يلي:

الجدول(1-3) يمثل قيادة فرع الطماطم الصناعية والاقطاب الفلاحية

لرقم	التعيين	الهيئة المكلفة بالقيادة (رئيس فرقة)	نقطة التركيز التقني
1	تكثيف فرع الطماطم الصناعية	مديرية ضبط الانتاج الفلاحي و تنميته	المعهد التقني لزراعة البقول و المحاصيل الصناعية
2	الاقطاب الفلاحية المندمجة	مديرية التكوين و البحث و الارشاد	المعهد الوطني للابحاث الزراعية الجزائرية

يطلب من الهياكل المعنية السهر على تطبيق مختلف الاعمال التي تشكل كل برنامج و جمع كل شروط استمرارية النتائج المتحصل عليها مع الالتزام باحترام الاسس العامة للتدخل.

كما يطلب من هيئات البحث و التنمية، كل فيما يخصها، بوضع برامج المرافقة بصفتها نقطة التركيز التقنني.

يجب على كل هيكل الاستعانة بمشرفين و / أو مختصين في مجال التجريب، طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المقرر رقم 916 المؤرخ في 17 نوفمبر 2008.

ان التغيير في مقاربة التاطير لفرع الطماطم الصناعية مكرس بوضع على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي سلك للمنشطين و المراقبين المكلفين بمهمة المرافقة و التشجيع و مراقبة استعمال المساعدات العمومية.

خلاصة:

للوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل الدولة ومن خلال النتائج الملموسة والتي عرضت وتوصل لها العاملين على ذلك وهي تشريعات قانونية التي بفضلها يسير وفق منهجية واضحة تضمن شفافية العملية وبالفعل قد سجلت أثار ايجابية وفق ما تضمنته التطورات المسجلة في بعض الشعب الأساسية ، النخيل والطماطم من اجل تنميتها.

خاتمة عامة:

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه، لعلاقته المباشرة في القطاعات، ولكون القطاع حساس وضرورة للغابة فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده.

لقد عرف القطاع الفلاحي كثيراً من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الاستقلال، وأول تجربة هي التسيير الذاتي التي جاءت تلقائياً بعد الاستقلال، ثم تلتها الثورة الزراعية، وكانت بعدها مرحلة إعادة تنظيم المستثمرة الفلاحية في منتصف الثمانيات، لكن ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه آخر تبناه إعادة تنظيم العقار وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي إضافة إلى السعي لتنمية هياكل القطاع وتطويرها من خلال المشاريع الحديدة المطروحة.

نتائج البحث:

بعد اختيار الفرضيات المقدمة كإجابة للتساؤلات المطروحة تقوم بغرض نتائج البحث كما يلي:

- شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا ما تتب..... مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية....الخ، وصولاً إلى البرامج التنموية المتبعة سنوات الأخيرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى وبالتالي الفرض الاول صحيح
- توجد هناك علاقة إيجابية تربط سياسة الدعم الفلاحي بمردودية المستثمرات الفلاحية كلما كان هناك دعم فلاحي جيد تزداد مردودية المستثمرات الفلاحية.الفرض الثاني صحيح
- اما الفرضة الاخيرة فهي صحيحة حيث قامت الجزائر بإقامة العديد من الهيئات والبرامج التي تعمل على مساعدة وتنمية القطاع الفلاحي، ومن بين هذا البرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

توصيات البحث:

من أهم التوصيات نقدم ما يلي:

- على المسؤولية تأهيل وتوعية الشباب على خدمة القطاع الفلاحي جاء خاصة برامج ومراكز لهذا الفرض.
- على البنوك توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة.
- تشجيع الزراعة بكافة الطرق.

آفاق البحث:

ان اهمية الموضوع واتساعه الا انه يبقى مفتوحا للاثراء والنقد من اجل ابحاث ودراسات اكثر توسعا والماما وعليه نطرح بعض الانشغالات التي من شانها ان تكون محل بحوث ودراسات مستقبلية نذكر منها – سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر الواقع والافاق

- دراسة وإمكانيات تصنيع وتحويل المنتوجات الفلاحية حسب خاصيات الاصناف المتواجدة
- دور سياسة الدعم الفلاحي في تقييم الوضعية الاقتصادية في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. ابراهيم سليمان، **ادارة نظم الزراعة الالية**، الطبعة الاولى، 1421هـ – 2007م، دار الفكر العربي.
2. أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
3. بن ساسي الياسر، **قريشي يوسف، التسيير المالي– الادارة المالية** – دروس وتطبيقات، دار وائل، ، 2006.
4. بوشناشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الأستغلال**، الطبعة 3، دار الهومة ، الجزائر.
5. دادي عدوان ناصر، تقنيات مراقبة التسيير– تحليل مالي، دار المحمدية العامة، الجزائر.
6. روجو المجيل، **زراعة ونمو المحاصيل**، دار الكتب والطباعة والنشر، بجامعة الموصل، 1894.
7. عرابي خديجة، **عرابي مليكة، تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر**، ادرار، 2013.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بلحية فتيحة ، **دارسة علاقة ارتباط الهيكل المالي بالمردودية المالية** دارسة حالة سونلغاز خلال الفترة الممتدة من (2006–2010) في ولاية ورقلة، مذكرة ماستر، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2012.
2. بن حمو فاطمة، ذيبة زينب، **تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر**، دراسة حالة فعالية تمويل مجمع ايدر مريم وام الغيث عبد الله بفنوغيل، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة ادرار، 2005–2006
3. بوغابة محمد حافظ، **دراسة خصوصيات الهيكل المالي وتحليل المردودية لمقاولات البناء**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2001.
4. تهامي محمد، **تقييم الاداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية** ، دارسة حالة مؤسسة الانابيب بغرداية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012–2013.
5. دريال سمية، **سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005–2010**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012.
6. زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 2013–2014.
7. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، الرياض، 2000،
8. شيخي عائشة ،**التحفيز والمردودية في المؤسسة دراسة حالة مؤسستي(SEROR) بتلمسان والأسمنت (SCIS)** بسعيدة، أطروحة الماجستير، ير منشورة، جامعة تلمسان، 2010.

9. عكوس محمد الأمين، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دارسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) ومؤسسة مدبعة ومراطة الروبية(TAMEG)**، أطروحة ماجستير، غير منشورة ، جامعة تلمسان، 2010-2011.

10. عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة 1580-2009**، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

11. عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.

12. عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010.

13. فاطمة بن حسين، **واقع عمل المرأة في النشاط الزراعي بالجزائر**، ادرار، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، 1434-1435، 2013-2014.

14. فاطمة بن ربعة، حادة بولمسام ، **أثر التكوين على مردودية المؤسسة الاقتصادية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة لسانس، جامعة البليدة، ، دفعة 2004.

15. لشهب زكريا، **دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال و الخطر المالي**، دراسة حالة مؤسسة ليندعاز – وحدة ورقلة ، الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

16. معطا الله محمد، ديدي الطيب، **تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر**، دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة وهران، 2004-2005.

17. معوش ايمان، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2014- 2015

18. مولاي عمر سلوي، **تشجيع الاستثمار الفلاحي المحلي**، دراسة تطبيقية لمديرية المصالح الفلاحية بأدرار، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة تقني سامي بأدرار، 2003-2007.

19. ناصر دادي عدون ، " **تقنيات مراقبة التسيير الجزء الأول** ، دار المحمدية العامة"، الجزائر، 1990.

الملتقيات:

1. ارميص علي سالم، **مدى نتافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الملقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، جامعة المرقب- ليبيا يومي17-18 افريل 2006.

2. بايشي احمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح**، مجلة الباحث، عدد 02، 2003.

3. بلوناس عبد الله، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل أقتصاد السوق بالاسقاط الحالة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة بومرداس، يومي 17-18 أفريل 2006.

4. دادن عبد الغاني، **قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الأقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد2006/4.

5. رابح زييري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مقالة فيفري، 2004

6. المجلات والمقالات والمحاضرات :

7. محاضرات التسيير المالي للسنة الثالثة مالية ،جامعة الجزائر 2002.

8. محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.

9. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، **مسار اللحديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق** ، تقرير 190، مايو 2012 www.mihagri.dz طباعة الرسمية البساتين ، بئر مراد رايس.

ملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي اهم المرتكزات والدعائم اهتمت به الدولة اهتماما واسعا لتطويره وتنميته وتعزير دوره في توفير الامن الغدائي وهو ما تترجمه تلك الانجازات المتمثلة بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بشمروعاتها والزراعية التي مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الاخيرة من ادخال حركية كبرى على القطاع الفلاحة ، حيث ان القطاع الفلاحي شهد تطورا ملحوظا انجزت الدولة لفائدته تحفيزات وتشجيعات كان لها ايجاب على نمو الانتاج في مختلف النشاطات الفلاحية لاسيما من خلال توفير صناديق خاصة لدعم التنمية الفلاحية وهذا لتحسين معيشة الفلاحين

Abstract:

The agricultural sector is considered to be the most important pillar and pillar. The State has devoted great attention to its development and development and to enhancing its role in the provision of food security. This is reflected in the achievements of the economic development plans with its agricultural and agricultural projects, which enabled the agricultural policy adopted by the state in recent years to introduce great mobility to the agricultural sector, As the agricultural sector witnessed a remarkable development, the state has achieved for its benefit incentives and incentives that have had a positive impact on the growth of production in various agricultural activities, especially through the provision of special funds to support agricultural development and this to improve the livelihood of farmers